بسم الله الرحمن الرحيم

جواب أبي الحسن السليماني على مؤاخذات عبدالمالك رمضاني (المؤاخذة الأولى)

(تمهيد)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيُّهُ من خَلْقِهِ وخليلُه، أما بعد:

فقد وقفْتُ على ثمان مؤاخذات، سجَّلَها عليَّ أخونا عبدالمالك رمضاني –حفظه الله– وشَنَّعَ وجَدَّع، وحَرَّف وأسْرَف، وسَلَكَ –وللأسف– مَسْلك الغلاة في التجريح، مع إظهاره البراءةَ من منهجهم ومَشْرَبِهم!! وقد كان الظن به مِنْ عَدَدٍ ممن لهم به معرفة خلافَ ذلك، أما أنا فلم أكنْ أعرف عنه إلا خيرًا؛ لسكوته وعدم خوضه فيما يخوض فيه الخائضون، والأصْلُ حَمْلُ المسلم على السلامة.

فلما وقفْتُ على مؤاخذاته؛ ظهر لي منه ما كان مخبوءًا، وانكشف لي من أمره ما كان مستورًا، ولله الأمر من قبل ومن بعد!!

فكتبْتُ هذا الجواب على مؤاخذاته، ودَحْر الكثير من تُرَّهاته وتخليطاته، وكشفْتُ الغطاء عن مسالكه التي سلكها؛ ليقوّي حجة الغلاة الطائشين، والظلمة الخسافين من هذه الفرقة الباغية!!

وسيظهر هذا بجلاء –إن شاء الله تعالى– في مواضعه من هذا الكتاب، وخلاصة ذلك:

أولًا: أنه ينتزع الكلمة من كلامي –التي يظن فيها ما يدل على مراده– من سياقها وسباقها ولحاقها؛ فيُظْهرها غايةً في الفُحْش والقُبْح، ولو ذكرها في سياقها؛ لم تكن كذلك، وهذا مخالف للأمانة العلمية أولًا، ومجانبٌ للعدل والإنصاف ثانيًا، ومجلبة لسوء الظن بفاعله ثالثًا، **وعلى نفْسها جَنَتْ براقش!!**

ثانيًا: أنه يُهمل القيود والاحترازات التي في كلامي، فيُطْلِق لنفسه العنان، وينسب إليّ من البهتان الذي تدفعه هذه الاحترازات، ولو تمهّل أو تأمّل؛ لرأى في كلامي ما يردُّ على إطلاقه، ولكن نَفَسه الحادَّ في الردِّ حال دون رؤية الصواب، وفي هذا دليل على سوء الفهم، وقد يكون ناتجًا عن سوء القصْد!!

ثالثًا: تقديمه لما تأخر من كلامي، وتأخيره لما تقدَّم أيضًا، فيأتي بسؤال قُدِّم إليَّ في آخر اللقاء التليفزيوني معي، والذي يُعوِّل عليه في تسويغ أحكامه الجائرة عليَّ، ثم يأتي بكلام في أول اللقاء أو في أوائله، ويجعل هذا جوابًا لذاك!! غير مبالٍ بأثر السياق في فهم الكلام.

رابعًا: جَزْمُهُ بالحكم عليّ بالانحراف بسبب مخالفتي له في مسائل اجتهادية، اختلف فيها من سبقنا من العلماء، بل أنا مُتَّبِعٌ فيها لقول عددٍ منهم، ومعلوم أن الخلاف في مسائل الاجتهاد غير المُجْمَع عليها؛ لا يسْتحق المبالغة في النكير، ولا التبديع والتشهير!!

خامسًا: تقحُّمُه وتهجُّمه على ما في سريرة قلبي، فيقول: قصَدَ بقوله كذا؛ كذا وكذا، وأراد بكذا؛ كذا وكذا، ولم يفعل كذا عن ديانة وعقيدة، إنما فَعَله عن رغبةٍ أو رهبة ...!! وهذا بعينه أَوْسَع بوابات الزيغ عند غلاة التجريح، الذين يتظاهر الرمضاني بذمِّ منهجهم، ونقض طريقتهم!!!

سادسًا: تَلمُّسُه للبراهين التي تُسوّغ للغلاة حُكْمهم الجائر عليَّ بالتبديع والهجر، ونعْيُه عليهم: كيف يشتغلون بالرد عليّ بأدلة غير كافية لما يذهبون إليه، وما في ذلك اللقاء يكفيه ويكفيهم، أي في التبديع والهجر، فكيف يُسمّيهم غلاة في التجريح، ويعيب عليهم حالهم، ثم يدلُّهم على ما يستدلون به على كلامهم فيَّ؟ فإذا كان كلامهم صحيحًا لكن أخطأوا في الاستدلال؛ فلماذا يصفهم بالغلاة في التجريح؟! وعلى ذلك فهو كما قال القائل:

وما أنا إلا من غُزَيَّةَ إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وإنْ تَرْشُدْ غُزَيّةُ أَرْشُد!!

سابعًا: تفسيره لأحداث غيْبيَّة، لم يحضُرها، ولم يتكلم مع أهلها –وأنا منهم– ثم يحملها على أن الدافع لي ولغيري هو كذا وكذا من الانحراف والضلال، وقصْد الفتنة، والركض إليها.

ثامنًا: إطلاقه عبارات –على طريقة الغلاة– بدون قيْد أو زمام، كقوله عنّي: "هذا رجل متحرر من الدين والعقيدة والأخلاق والعادات"!! وهذا حال أهل الكفر لا البدعة فقط!! وكقوله عن ذاك اللقاء: "لقاء في غاية السوء" مع أن هذا لا يُقال إلا في شرٍّ محقَّق (كُفْرًا كان، أو بدعة كبرى مناقضة للمعلوم من الدين بالضرورة ... ونحو ذلك) وسَلَفُه في ذلك: هم الذين يُظهِر الرمضانيُّ البراءةَ من طريقتهم!!

وعلى كل حال: فلا يَغْتَرُّ عاقلٌ بكثرة الغلاة الظلمة الجهلة، وقد قال الإمام ابن القيم –رحمه الله– في "إعلام الموقعين" (٣/٣٠٧): "والجاهل الظالم يخالفك بلا حُجة، ويُكَفِّرك أو يُبدِّعُك بلا حُجَّة، وذنْبُك: رغبتُك عن طريقته الوخيمة، وسيرته الذميمة؛ فلا تغتر بكثرة هذا الضَّرْب؛ فإن الآلاف المؤلَّفة منهم لا يَعْدِلُون بشخص واحدٍ من أهل العلم، والواحد من أهل العلم يعدل بملء الأرض منهم" اهـ.

وفي صفحات هذا الكتاب النبأ اليقين، والخبر الفصْل الجزْل على أن هذه المؤاخذات ذهبَتْ أدراج الرياح {وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا}.

هذا، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا إلى يوم الدين.

كتبه/

أبو الحسن السليماني

مقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، ومن بتركة نبيِّه وآثار السابقين اقْتَفَى واكْتَفَى، أما بعد:

● فقد وقَفْتُ على ثمان مؤاخذاتٍ –حسب تسمية كاتبها– انتقدها عليَّ أخونا عبد المالك الرمضاني الجزائري –حفظه الله– وذلك بعد وقوفه على مقابلة تليفزيونية معي على قناة "النيل الثقافية" بمصر –وإن كان قد ذَكَرَ أن المقابلة هذه كانت على "قناة الرحمة"– وقد ذكر –حفظه الله– أنه فوجئ بما ذَكَرْتُ في ذلك اللقاء –أيْ لشناعة ما قُلتُ في نظره!! حتى قال –حفظه الله–: "**وساءني جدًّا جدًّا**" يعني ما سمعه مني في ذلك اللقاء، وقال: "**على معرفتي القاصرة بالشيخ المأربي؛ ما كنتُ أظن أنه بتلك المثابة، بتلك الأجوبة التي روَّعَتْنِي جدًّا، لقاءٌ في غاية السوء**"!!!

قلت: سَيَظْهر للقارئ الكريم –إن شاء الله تعالى– بعد وقوفه على جوابي –تامًّا غير مبتور، وبسياقه ولحاقه دون تقديم أو تأخير–!! على هذه المؤاخذات والاستدراكات: هَلْ ما صَدَرَ مني كان مُرَوِّعًا حقًّا جدًّا جدًّا، وفي غاية السوء –كما يَدَّعِي الرمضاني–!! أم لا؟

● والحقُّ ضالةُ المؤمن؛ حيثما وَجَدَها أَخَذَها، والرجوعُ إلى الحق خير للعاقل من التمادي في الباطل، وصَديقُك مَنْ صَدَقَك لا من صَدَّقك في كل ما تقول، والمعاند للحق كمن يَنْطَح الجبالَ برأسه، فيضُرُّ نَفْسَهُ والجبالُ جبالُ!! وأعوذ بالله من أن أَدَعَ الحقَّ على عِلْمٍ وبصيرة، أو أُوثِرَ عليه هوىً مُتَّبَعًا، وليستْ هذه بأُولى الانتقادات الموجَّهة إليَّ من أقوام أكبر وأشهر من أخينا الشيخ عبد المالك –حفظه الله– وقد وقَفْتُ منها موقفًا –من توفيق الله لي– حَمِدَهُ الكثيرُ من العقلاء، وأما الغلاة الظالمون فلا عبرة بموافقتهم فضلاً عن مخالفتهم!!

وقد ظَهَرَتْ ثمارُ هذه الأجوبة العلمية خلال عدة سنوات، وآتتْ أُكُلَها بِكَسْر شوكة الغُلُوِّ، ودحْر صَوْلة الغلاة؛ حتى أَضْحَى كثير من حَمَلةِ هذه الأفكار يتوارَوْن بها، ولا يُظْهِرون حقيقة قولهم في كثير من المجالس، وإذا أرادوا أن يسألوا أهل العلم؛ لم يفصحوا عن حقيقة مشْربهم، واستعملوا عمومات وإطلاقات؛ لينتزعوا من العالم كلاما عامًّا، ثم هم ينزلوه بعد ذلك على من شاءوا، وقالوا: هذه فتوى فلان في فلان!! و "**إذا لم تستحْي فاصْنَعْ ما شئتَ**" !!

وقد فاءَ بهذه الأجوبة كثير من طلاب العلم إلى منهج الوسطية والاعتدال -حقًّا لا ادِّعَاءً وتشبُّعًا- كما هو حالُ الكثير ممن يظنون أنهم -في هذه القضايا- على صراط مستقيم، وصَدَقَ القائلُ: والدعاوَى إن لم تُقيموا عليها بيناتٍ فأبناؤها أدْعياء!!

(الجواب على المؤاخذة الأولى)

● وكان ينبغي -إن لم يَجِب- على أخينا الشيخ عبد المالك الرمضاني -حفظه الله- إذا كانت معرفته بي قاصرة -كما صرَّحَ بذلك- أن يكتفي برد القول الذي يراه خطأ مني دون تجريح القائل، ودون خوْضٍ أو غوصٍ في نيته وسريرته؛ فإن الكلام في الأعيان عامة فرعٌ عن معرفتهم، ودراسة طريقتهم ومنهجهم، والوقوف على ما أمكن من كلامهم ومواقفهم؛ حتى يَعْرِف المُتكلِّمُ حالَ من سيتكلم فيه، وهل هو صادقٌ في البحث عن الحق، أو متلاعبٌ، مفتونٌ بالأتباع والأطْماع؟ وهل له مؤلفات تَكَلَّم فيها حول ما دار في ذلك اللقاء من كلام، أم لا؟ وهل الخطأ الذي صدرَ منه خطأ في صُلب العقيدة، وفي مسألة أجمع العلماء —سلفًا وخلفًا- فيها على خلاف قوله، أو أنه خطأ في مسألة اجتهادية، اختلف فيها قَبْلَهُ أهلُ العلم؟ وهل السبب في خطئه هذا سبْقُ لسان بتعبير غير دقيق، لا سيما وأن اللقاءات التلفزيونية والأشرطة المسجَّلة يكثر فيها سَبْقُ اللسان، وسوء التعبير، والعبارات غير الدقيقة المحررة، أم أنه خطأ قد ظهر فيه انحراف صاحبه، ونُوقش في ذلك، وأصرَّ على انحرافه، أو لهذا الخطأ أخوات وأمهات...؟! إلى غير ذلك من أسئلة لابد منها، فقد كان ينبغي لمن لم يعرف الشخص أن لا يتكلم فيه بعينه بصفة عامة -فضلًا عن غوْصِه وخَوْضِه في نيته وقصْده وسريرته ومراده، إنما يكتفي -عند قصور معرفته بحقيقة الشخص- بأن يقول: القول الفلاني خطأ بدليل كذا، وهذا -وللأسف- ما لم يُوفَّق له صاحب هذه المؤاخذات!!

هذا كله لو سَلَّمنا أن انتقاد صاحب هذه المؤاخذات صحيح معنىً ومَبْنىً، فكيف إذا اتضح للقارئ أنه جانب الصواب -إن لم يَكُن في كل مؤاخذاته الثمانية؛ فعلى الأقل في أكثرها، وأهمّها- وفي هذه الصفحات الخبر اليقين -إن شاء الله تعالى-.

● أضِف إلى ذلك أنَّ المعترِض بهذه المؤاخذات قد وقع فيما فرَّ منه، فقد قال -حفظه الله- في سياق السبب الذي حملَهُ على عدم الخوض في الفتنة التي أثارها غُلاة التجريح في هذا العصر -وعلى رأسهم الشيخ ربيع المدخلي وجلاوزته وجلَّادوه أحْسَن الله لنا ولهم الخاتمة- ضِدِّي، فقال الشيخ الرمضاني -بارك الله فيه-: "السبب الأول كما ذكرتُ: **أنني لا أعرف الشيخ معرفة جيدة؛ زارني في بيتي مرة واحدة، ولقيتُهُ بعدها مرة أو مرتين فقط، لقاءً عابرًا، ولا يَحسُن بالمسلم أن يَدْخُل في شيء لا يُحسِنه،** لقول الله تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، ولقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

قلت: فهل عندما تكلم فيَّ الشيخ الرمضاني الآن في مؤاخذاته هذه قد عرفني معرفة تامة، أم لا زالت معرفته بي قاصرة؟ فإن قال: قد عرفتك معرفة تامة؛ فكيف تمَّ هذا بسبب ما سمعه من كلام لي في لقاء مدته عدة دقائق، ولم يقرأ لي كتابًا أو يسمع لي شريطًا -كما هو ظاهر كلامه-؟! وإن قال: لا زالتْ معرفتي بك قاصرة؛ فلماذا تكلم فيَّ الآن، وكان يرى أن الصمت والسكوت أسْلَمُ لدينه وللأدلة القرآنية التي ذكرها؛ لقلة معرفته بي؟!!

فيسْكتُ أولًا لقصور معرفته بي، ثم يطعن فيَّ أخيرًا، مع أن معرفته بي لا زالتْ قاصرة!! أليس في هذا الجمع بين النقيضين؟!

ثم هَلْ اتصل بي الشيخ -حفظه الله- وقال: يافلان، ما حمَلَك على القول الفلاني؟ وما دليلك عليه؟ ومن سبقك إليه من أهل العلم الموثوق بهم، ونحو ذلك؟ وهل عرف جوابي على كل ذلك؟ وهل هو جواب مقبولٌ أم لا؟ أم أنه حذَّر مَنْ سأله عن الدراسة في معاهد ومدارس ومراكز وحِلَق العلم في "**رابطة أهل الحَدِيْث باليمن**" لأني فقط رئيسُها؟ هَلْ عرف الكُتُبَ التي تُدرَّسُ في هذه المعاهد والمدارس والمساجد والحلقات التابعة للرابطة، أم لا؟ وهل هي كتب أهل السنة الموثوق بهم أم لا؟ وهل الدعاة وكبار طلاب العلم في الرابطة يأخذون بكل ما قلْتُ في ذلك اللقاء، ويسيرون حسب قولي فيه وفي غيره حَذْو القُذَّة بالقُذَّة، أم أنهم طلابُ علم لا يُقلِّدون دينهم آراء الرجال، مهما عَلَتْ رُتْبتهم وعَظُمَتْ في نفوسهم منزلتهم إلا بالدليل؟

وهل ما جاء في تلك الحلقة التليفزيونية يُدرَّس في شيء في مساجد "**رابطة أهل الحَدِيْث**" أم لا؟ وإذا كان الرئيس لأي عمل أو مؤسسة -إذا سلَّمنا أنه قال قولًا يُنْكَر عليه- فهل يُحذَّر من كل المساجد والمعاهد التي يُدرِّس فيها إخوانُهُ وطلابُه في طول اليمن وعَرْضِها أم لا؟!

وإذا كان هذا فَهْم الشيخ الرمضاني، فهل حذَّر من الدراسة في كل المساجد والمراكز التي يُشْرِفُ عليها طلابٌ مُقَلِّدون تقليدًا فاحشًا للشيخ ربيع بن هادي المدخلي، والشيخ رمضاني نفْسُه يصفهم بـ"الغلاة في التجريح"؟ أم أنه كال بمكيال المطففين، ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (٥) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

ثم ذاك السائل الذي أفتاه الشيخ رمضاني بعدم الدراسة في كل مدارس الرابطة، هَلْ عرف الشيخ حقيقة أمره، وأنه لا يَدْرُس في مدارسَ أهلُها أشدُّ انحرافًا من رئيس الرابطة -لو سلمنا بقول الرمضاني-

أم لا؟ كُلُّ هذه أسئلة –وأضعافُها– يَرِدُ في هذا المقام!! وبالجواب عليها بطريقة علمية متينة يظهر حال أخينا عبدالمالك، والله المستعان.

● **وقد ذَكَر الشيخُ عبد المالك رمضاني –حفظه الله– السبب الثاني في نَأْيِهِ عن الخوض في الخصومة والردود التي كانت بيني وبين أولئك الغلاة في التجريح**، فذكر أحوالًا مشينة حَصَلَتْ في تلك الخصومة –والأمر كذلك– لكن مؤاخذتي عليه –سلمه الله– في هذا الموضع: أنه جعل الغُلُوَّ والشطَطَ والإسرافَ في الخصومة قد وقع من الجانبين، فقال –حفظه الله– "إن الخصومات التي كانت بين الشيخ المأربي وغيره **بَلَغَتْ شيئًا من الغلو من الجانبين، غلوًّا شديدًا**: بحيث عَمَرَتْ أوقات الناس"... إلخ. فإذا كان الشيخ –حفظه الله– معرفته بي قاصرة، فكيف يَعُدُّني ممن غلا غلوًّا شديدًا في الخصومة؟ فهل قرأ ما كَتَبْتُ؟ أو سَمِع ما سَجَّلْتُ؟ أو سألني ولو مرة واحدة خلال هذه السنوات المتعاقبات –كما وصفها حفظه الله– ونصحني أو ذكَّرني بالله، أو وَعَظَني لأتْرُكَ الغلوَّ الشديدَ في الرد؟ وقد لا يجب عليه هذا، أما وهو يَعُدُّ الجانبين –وأنا أحدهما– قد غلا كلٌّ منهما غلوًّا شديدًا؛ فكان من المتعيَّن عليه أن يَعْرِفَ كلامي وردودي المقروءة والمسموعة، ولا تكفي معرفته تلك القاصرة بي!! لأنه الآن وقع فيما وقع فيه من يَذُمُّهم ويَصِفُهم بالغلاة في التجريح، فقد عدَّني ممن غلا غلوًّا شديدًا، مع معرفته القاصرة بي!!

وهناك مؤاخذة يسيرة عليه في هذا المقام: إذ كيف يقول: "بَلَغَتْ شيئًا من الغلو" ثم يقول مباشرة: "غُلُوًّا شديدًا"؟! فأُحِبُّ لأخينا –حفظه الله– أن يكون دقيقًا في عباراته، ولعله ذَكَرَ مؤاخذاته هذه مسجِّلا إياها في الشريط –فإني لم أرها إلا مُفرَّغةً في أوراق– وتسجيل المادة في الشريط لا تُحرَّر فيه العبارة بدقة في بعض الحالات!!

ثم ها أنذا أذكر لك –أيها الشيخ الفاضل– ماذا قالوا فيَّ، وماذا قُلتُ فيهم، وهذا أمر شائع ذائع لا يحتاج إلى تكلُّف إثباته، فما سأذكره قَطْرة مِنْ مَطْرة مما وقع من أولئك الغلاة المسرفين، وبعد اطلاعك يا أخانا على ذلك –ولا أستبعد أنك قد اطلعْت على الكثير من ذلك– فاحْكُم بعد ذلك: هَلْ الغلو الشديد وقع من الجانبين أم لا؟ علمًا بأن ما سأذكره عني وعنهم موجود في الكتب والأشرطة، ومعلوم لدَى الكثير ممن اطلع على هذه الخصومة، وما جرى فيها!!

فقد قالوا عني: إنني رافضيٌّ خبيثٌ، أسبُّ الصحابة –رضي الله عنهم– بل وأنني على الإسلام أَضَرُّ من اليهود والنصارى، وأن النصارى أشْرَفُ من أبي الحسن؟! وأن الدجال لو ظَهَرَ فأول من سَيَتْبَعُه هم أصحابُ أبي الحسن!! وأن أبا الحسن أَضَرُّ على الإسلام من فرعون، وأن أبا الحسن مبتدعٌ ضالٌّ، وليس من أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة!! وأن أبا الحسن كذاب مراوغ، وحزبيٌّ مُتَسَتِّر، وإخوانيٌّ مُنْدَسٌّ بين السلفيين،

ويقول بمقالات أهل البدع في الموازنات، والمُجْمَل والمفصَّل، وخبر الآحاد... وأن عند أبي الحسن بضْعًا وعشرين أصْلًا فاسدًا من أصول أهل البدع، إلى غير ذلك مما شاع وذاع عنهم!!!

وكانوا ولا زالوا يمتحنون الناس بأبي الحسن -كما ذَكَرْتَ أيها الشيخ الفاضل في مؤاخذتك الأُولى عليَّ- وأن من بَلَغهُم أنه زارني، أو كَلَّمني؛ قاطعوه وهَجَروه، بل يَهْجُرون من لم يَهْجُرْني، ومن لم يهجر من لم يهجرني.. إلى نهاية هذه السلسلة الكهربائية، التي من أخذ حِلْقَةً منها؛ صُعِقَ!! ويحذِّرون الناس مني في خطبة عرفة -كما ذَكَرْتَ في مؤاخذتك- ومنهم العربي والأعجمي ومن لا يعرف لي عينًا ولا أثرًا، ولا سمع بي قط- وكذلك في خُطَب الجمعة والجماعات والكلمات والمحاضرات، في مسجد، أو عزاءٍ، أو زواج... إلى غير ذلك مما أشار إليه الشيخ الرمضاني نفسه.

وأما كلامي فيهم: فأقول: إنهم غلاة في التجريح، وأنهم أهل جرح وتجريح، وليس عندهم تعديل إلا لمن كان على مَشْرَبهم، وأنهم مُسْرِفون في الجرح -دون أهلية لذلك- لمن يظنون أو يزعمون أنه منحرف، وإن كان أقْوَمَ منهم قِيلًا وأهدى سبيلًا، وأنهم طائشون مُسرفون، لا يَفْقَهون فِقْهَ تزاحم المصالح والمفاسد، وفقه المآلات، وإن فهموه؛ أنزلوه على أصحابهم، وأما من يخالفهم؛ قالوا: فلان قد فَرَغْنا منه، لكنهم مع ذلك هم -عندي- من جملة أهل السنة والجماعة، وأنهم وإن خالفوا أهل السنة في جوانب معينة؛ إلا أنهم لا زالوا في دائرة السُّنَّة، وأن الله قد نفع بهم في جوانب عِدَّة في اليمن وغيره، بخلاف تلك الجوانب التي انحرفوا فيها عن الجادة، وأنني كثيرا ما أدْعُو لهم في صلاتي ومواطن إجابة الدعاء -زمانًا ومكانًا- بأن يغفر الله لهم ظُلْمَهم وبَغْيَهُم عليَّ، بل أدعو الله أن يُبَدِّل سيئاتهم حسنات، وهذا مما اسْتَنْكَره عليَّ بعضُ من يجالسني، وكم اتصل بي أناسٌ تابوا من طريقتهم الفاسدة، وأرادوا أن يتحلَّلوا منِّي؛ فكان جوابي على كل منهم: لقد سامَحْتُك قبل أن تطلب مني، وعفوتُ عنك، وأنا لم أكن أعرف من أنت، ولا زلْتُ لا أعرفك، لكني أجاهد نفسي لأسير على سنة رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- الذي ذكر نبيًّا من الأنبياء -عليهم السلام- شجَّهُ قومُه، فكان يغسل الدم عن وجهه، ويقول: "**اللهم اغفر لقومي؛ فإنهم لا يعلمون**"!! [(١)].

وأقول: لو عاملناهم بأصولهم التي أحَدْثُوها؛ لبدَّعْناهم وأخرجناهم من دائرة أهل السنة -كما يفعلون بنا- لكن نعوذ بالله أن نَضِلَّ أو نَزِلَّ أو نَجْهل، وجُلُّ جُهدي في هذه المحنة حَشْدُ الأدلة والآثار السلفية

[(١)] (متفق عليه)؛ أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٤٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٩٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَوْمُهُ فَأَدْمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ".

على إظهار مخالفتهم وانحرافهم عن السنة في هذه الجوانب، وإنما قمتُ بهذا لأن الشبهات خَطّافة، والقلوب ضعيفة، وأدعو أبناء الأمة إلى لزوم منهج العلماء، القائم على الوسطية والاعتدال -حقًّا لا ادّعاءً وتَشَبُّعًا- وكُتُبي ورسائلي موجودة منشورة، فجزى الله خيرًا من بيَّن لي خطئي فيها؛ لأرجع عنه قبل الممات.

فهل بعد هذا كله: يليق بالشيخ عبد المالك -حفظه الله- أن يقول: الغلو الشديد وقع من الجانبين؟ دون أدنى إشارة إلى المُحِقِّ أو المُبطل منًّا، أو على الأقل: دون أدنى إشارة إلى من هو أَقَلُّ غلوًّا وانحرافًا من الجانبين، فهل هذا حَكَمٌ تُرْضَى حَكُومتُهُ؟!!

● **ومما ذَكَره الشيخ الرمضاني -حفظه الله- في المؤاخذة الأولى:** أنه نَعَى على هؤلاء الغلاة في التجريح الذين أَشْعَلوا الدنيا ضِدِّي قيلًا وقالًا... إلخ. لماذا يَكْثُر حديثُهم عن خبر الآحاد، والمجمل والمُفصل، والموازنات -وهي جملة ما اعترضوا به عليَّ ظُلمًا وجهلًا- ، ولماذا يَضْطَّرون إلى اختراع قواعد في المجمل والمفصل، والموازنات، ويُخْرِجُون من دائرة السنة من لا يقول بقولهم، ثم قال: "**كلام ما له لُزوم!! ذاك اللقاء** -يعني اللقاء الذي كان معي في "قناة النيل" بمصر- **كان يكفي: قيل، قال، قيل، قال، وَنُضيّع أنفسنا، ونُضيّع إخواننا**" ثم قال: "**أنا كفاني ذلك اللقاء؛ لهذا ما أَخَذْتُ أَبْحَثُ عما قالوا فيه، وهذا سَبَبُ جوابي لمن سألني: كيف تَذْهَب إلى الرابطة، وتتعلَّم عندهم، وتدْرُس في معاهدهم، وعندهم أشياء خطيرة جدًّا، فاليوم أنت طالبُ علمٍ، وغدًا يُلقُونَك في أحضان الثورات التي ليس فيها إلا إراقة دماء المسلمين**". اهـ.

والجواب على هذه الفقرة من وجوه:

الأول: معلوم أن الغلاة في التجريح المقلِّدين للشيخ ربيع المدخلي- حفظه الله وختم لنا وله بخير وستر- يَحْكُمون بإخراجي من دائرة أهل السنة، بل وإخراج كل من لم يَحْكُم بإخراجي من دائرة السنة -ناهيك عن إخواني وطلابي ومن هو قريب مني- ويستدلون على ذلك بكلام باطل، قد رددتُ عليهم زُورَهم وباطِلَهُم بكتبٍ مُصَنَّفةٍ، وأشرطةٍ مُسَجَّلةٍ، وكل ذلك منشور وذائع في السوق العلمية، ومن كان عنده من أهل العلم تعقُّبٌ عليها في كثير أو قليل، ومعه دليل على ذلك؛ فَفَوْق رأسي، وأرجع إليه راغمًا أنْفي، والحقُّ ضالةُ المؤمن، حيثما وجدها أخذها، سواءً من صديقٍ وليٍّ، أو عدوٍّ شَقِيٍّ.

والشيخ عبد المالك -حفظه الله- يرى أن كلامي في هذا اللقاء كان يكفي هؤلاء الغلاةَ -أي في حُكْمِهم عليَّ، وهو بلا شك عندهم: إخراجي من دائرة السنة والجماعة!!

فما كان عليهم إلا أن يرجعوا إلى ما قلته في هذا اللقاء -حسب قول الشيخ الرمضاني- بدل اشتغالهم بكلامٍ لي اعترضوا عليَّ به، مثل: خبر الواحد، والمجمل والمفصل، والموازنات، فكأنه -حفظه الله- يقول لهم: لماذا تشتغلون -يا هؤلاء- بما ترونه أخطاء عند الرجل، وتُتْعِبُون أنفسكم في اختراع قواعد تُسوّغ لكم الحكم على الرجل بما تحكمون به، وهو كونه مبتدعًا، خارجًا من أهل السنة، محشورًا في جملة أهل البدع الكبار والفتنة، ثم هو يَرُدُّ عليكم قولَكُم، وقد لا تظهر حجتكم بجلاء، فيبقى النزاعُ والسجال، والأخذ والردُّ والقيلُ والقَال بينكم، وفي هذا اللقاء من الكلام ما يكفيكم -أي في الحكم بما تَحْكُمون به على الرجل- هذا مع علمه -على الأقل- بأنهم يَحْكُمون عليَّ بأني **خارج من دائرة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة**، أما أحكامهم الأخرى عليَّ؛ فلا أستبعد عِلْمَهُ بها، أو بكثيرٍ منها؛ لأن في كلامه الذي يَصِفُ به الحالَ الذي وصل إليه كل من الجانبين -على حدِّ تعبيره- من الغلو الشديد يدل على أنه إن لم يكن يعرف كل أحكامهم عليَّ؛ فعلى الأقل أنه يَعْرِف جُلَّها وأفحشها!!

وسؤالي الذي أُوَجِّهه لأخي الشيخ عبد المالك الرمضاني: هَلْ أنت تُقِرُّهم على أحكامهم فيَّ أم لا؟ فإن قال: نعم؛ فلا أَدْرِي ما هو الفرق إذًا بينه وبين الغلاة في التجريح -في هذا الباب على الأقل- وهو يُسميهم في مؤاخذاته بالغلاة في التجريح!! ثم أقول له: أتَحْكُم بهذا عليَّ لمجرد ما جاء في كلامي في ذلك اللقاء؟ -وإن كنتُ سأوضح للقارئ الكريم كيف صَدَرَ مني هذا الكلام، وما الذي حَمَلَني على ذلك، سواءً كان مقبولًا في نفسه أم لا؟ وسواءٌ كان مقبولًا عند القارئ أم لا؟ وسيتضح بإذن الله لمن قرأ ما في هذا الجواب بإنصاف، كم جَانَبَ أخونا الرمضانيُّ الصوابَ والأدبَ فيما ذهب إليه-!!! أما إذا قال: أنا لا أُقِرُّهم على حُكْمِهِم فيك؛ فظاهر كلامه يدلُّ على خلافه، وما سيأتي بعده من كلامه أوْضَحُ في إقراره لهم على حُكْمِهِم الجائر فيَّ!! فيؤسفني أن يَلْحق أخونا الرمضاني -حفظه الله- بركْب الشيخ ربيع وجلاوزته في مسائل تكْفي في بيان غلوِّ صاحبها في التجريح!!

الثاني: قال الشيخ الرمضاني: "**أنا كفاني ذلك اللقاء؛ لهذا ما أَخَذْتُ أَبْحَثُ عَمَّا قالوا فيه**".

فيقال للشيخ: ذاك اللقاء كفاك في ماذا؟! ولماذا اقْتَصَرْتَ عليه في عدم مطالبتك للغلاة في التجريح بالدليل على قولهم فيَّ؟ فهل كلام الشيخ هذا لا يدل -ولو بعد التأمل- على أنه يوافق الغلاة في التجريح على تبديعي وإخراجي من دائرة أهل السنة؟

أقولُ هذا ليتضح للقارئ ماذا عند الشيخ الرمضاني من رواسب الغلو التي لم يستطع التخلص منها بعد، وإلا فأنا لا أَسْتَجْديه ولا غيْرَه —سواء كان أكبر منه أو أصغر منه- أن يَحْكُم لي بالسُّنة، فالسنة هي منهج أهل السنة الموثوق بهم، والذي طفَحَتْ به كتبهم، وهم كثير، ولله الحمد، ولذلك تبرؤوا من

منهج الغلاة فيما انحرفوا فيه!! لكن الغلاة لا يقرؤون، وإذا قرأوا لا يَفْهَمون، وإذا فهموا لا يرْعَوون ولا يفيئون ولا يتأدبون -إلا من رحم الله- وليست السنة محصورون في منهج فلان أو فلان!! ولم أَكْتَرِثْ -ولله الحمد والمنة- بكلام من هو أكبر وأشهر وأعْتَى وأنْكى من الشيخ الرمضاني لما سلك هذا المسلك، وكان منحرفًا عن طريق الحق، لكن هذه الكلمات كشفتْ عن مخبوء أخينا عبدالمالك، والأمر كما قال من سبق:

وَمَهْمَا تَكُنْ عند امرئٍ مِنْ خَليقةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

الثالث:كون الشيخ -حفظه الله- يكتفي بذاك اللقاء في الحكم عليَّ بالخروج من دائرة أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة؛ فهذا أمرٌ يخصُّه، وهو الذي سيُسأل عن ذلك: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ وإن كان يشقُّ عليَّ أن الشيخ عبد المالك -حفظه الله- يقول بقول الغلاة في التجريح -عندي وعنده- لأنه كان عندي مستورا، وإلا فما أكثر الذين قالوا بذلك فيَّ، ولا يضيرني إلا سوءُ عَملي، أو فسادُ قصْدي، وإلا فدائرة أهل السنة ليست حِكْرًا عليَّ ولا على الشيخ الرمضاني، فَنُخْرِجُ مَنْ شِئْنا، ونُدْخِل مَنْ شِئنا!! فالحكم الشرعي تبليغٌ وبيانٌ للشريعة، وله ضوابط، ولأهله صفاتٌ ومؤهلاتٌ، فمن أتى البيت من بابه -وإن أخطأ- فهو مأجور غير موزور، وهذا ما كُنْتُ أرجوه في أخينا الشيخ عبد المالك -أكرمني الله وإياه بالحسنى في الدارين- لكن الأمر كما قيل:

ما كلُّ ما يتمنَّى المرءُ يُدركُهُ تأتي الرياحُ بما لا تشْتَهي السُّفُنُ

الرَّابع: -وقد سبقَتْ الإشارةُ إليه- هَلْ يلزم مما وقف عليه أخونا الشيخ عبد المالك الرمضاني من ذلك اللقاء التحذيرُ من الدراسة في مدارسَ ومراكز ومعاهد "الرابطة" وهي بطول اليمن وعرضه، لمجرد أنني رئيسٌ للرابطة، فهل كان علماء السنة يُحذرون من كل المدارس االتي تُدرَّس فيها العلوم الشرعية في عدة تخصصات؛ لكون المؤسِّس أو الواقف لها، أو الناظر أو المشرف عليها، عليه بعض المؤاخذات -لو سلمنا بدعوى الرمضاني وسلفِهِ في ذلك- فهل حَذَّر علماء السنة من جميع المدارس النِّظَامية، مع أن المؤسِّسَ لها، والواقف لها الأوقاف هو نِظَامُ الملك، وهو أشعري في العقيدة، واشترط في الوقف أنها وقف على أصحاب الشافعي أصلا وفرعًا!! وعليه مؤاخذات كثيرة كتعظيم المتصوفة -على ما عنده من الفضل والمحامد والمواقف المشهودة في نصرة الإسلام وأهله، وفي نصح الولاة والدفاع عن العلماء وغير ذلك؟![٢].

---

[٢] **ونظام المُلك هذا قال الذهبي -رحمه الله- في ترجمته** في "النبلاء" (١٩/٩٤): الوزير الكبير، نظام الملك، قِوام الدين، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، عاملٌ، سائِسٌ، خبير، سعيدٌ، مُتدِيِّن، مُحْتَشِم، عامِرُ المجلس بالقُراء والفقهاء، أنشأ المدرسة الكبرى ببغداد، وأُخْرى بنيسابور، وأُخْرى بطوس، ورغَّب في العلم، وأدَرَّ على الطلبة،

وأمْلَى الحديث، وبَعُدَ صيته.."

تولى الوزارة لدولة السلاجقة ... من (٤٥٥-٤٨٥) والسلاجقة جاءوا بعد البويهيين الرافضة، وهم أهل سنة، وكان من أعظم وزرائهم أثرًا وخطرًا، وكانت له جهود عظيمة في حرب الحركات الباطنية والإسماعيلية.. ومن أهم آثاره المدارس النظامية؛ التي أُنشئت في مدن عديدة، منها: البصرة، وأصفهان، وبلخ، وهراة، ومرو، والموصل، وأهمها وأكبرها: المدرسة النظامية في نيسابور، وفي بغداد، وقد جعلهما مع أوقافهما وقفًا على أصحاب الشافعي أصلًا وفرعًا.

والمقصود بنُصْرة نظام الملك لعقيدة أهل السنة -أي العقيدة الأشعرية- ومع ذلك كان نظام الملك معظِّمًا للصوفية وللقُشيري والجويني وغيرهما من أعلام الأشعرية، وقد كان هؤلاء يُلْقُون دروسَهم في هذه المدارس على المذهب الشافعي في الأحكام والفروع، والعقيدة الأشعرية في الأصول، وكان لهذه المدارس أثرها البالغ في نشر الأشعرية، انظر "موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الأشاعرة" (٢/٥٠٠) و"المنتظم" (٩/٦٥-٦٦) وغيرهما.

وقال التاج السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (٤/٣١٣) -وهو من المبالغين في مدح الأشاعرة-: "وهو الحاكم لا كلمة لغيره، ومجالسُه معمورة بالعلماء، مأهولة بالأئمة والزُّهاد، لم يتفق لغيره ما اتَّفق من ازدحام العلماء عليه، وتَرْدادهم إلى بابه، وثنائهم على عدْله، وتصنيفهم الكُتُبَ باسمه، يحضر سماطَهُ مثل أبي القاسم القشيري، وأبي إسحاق الشيرازي، وإمام الحرمين، وغيرهم".

وقال الذهبي -رحمه الله في "النبلاء" (١٩/٩٦): "وللنظام سيرة طويلة في (تاريخ النجار) وكان شافعيًا أشعريًا" اهـ.

ومما يدل على أشعريته وصوفيته قول ابن الجوزي: "وكان إذا دخل عليه أبو القاسم القشيري وأبو المعالي الجويني يقوم لهما؛ ويُجْلِسُهما في مَسْندٍ، ويجلس في المَسْنَد على حالته، فإذا دخل عليه أبو علي الفارمدي -وهو أحد سادات الصوفية في زمانه- قام وأجلسه في مكانه، وجلس بين يديه... وذكر من فضائل النِّظَام الشيءَ الكثير، ومنها: مراعاة العلماء، وتربية العلم، وبناء المدارس والمساجد والرباطات، والوقوف عليها، وأثره العجيب ببغداد: هذه المدرسة وسقوفها الموقوف عليها، وفي كتاب شرْطها: أنها وقفٌ مع أصحاب الشافعي أصلًا وفرْعًا انظر "المنتظم" (١٦/٣٠٣).

وأهل العلم أثْنَوْا على مَنْ سَعَى في إصلاح ذات بين الأشاعرة والحنابلة، مع اختلافهما في أمور لها مكانتها، وهذا بخلاف من سلك مسالك أهل الغلو، **ومع استقواء الأشاعرة بنظام الملك، وتشنيعهم على الحَنَابِلَة**، فحدثَتْ مصادمات بين الطائفتين، لكن سعى بعض أهل العلم للإصلاح بين الطائفتين، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كما في "مجموع الفتاوى" وفي زمان ابن تيمية وقبله وبعده والأشاعرة يسمون أهل السنة بالحشوية، وكثير من مسائلهم هي مسائل أهل الكلام، وقد قال شيخ الإسلام -رحمه الله: "**وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَحْشَةٌ وَمُنَافَرَةٌ، وَأَنَا كُنْتُ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ تَأْلِيفًا لِقُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَطَلَبًا لِاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ، وَاتِّبَاعًا لِمَا أُمِرْنَا بِهِ مِنْ الِاعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللَّهِ، وَأَزَلْتُ عَامَّةَ مَا كَانَ فِي النُّفُوسِ مِنْ الْوَحْشَةِ، وَبَيَّنْتُ لَهُمْ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ كَانَ مِنْ أَجَلِّ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَنَحْوِهِ**، الْمُنْتَصِرِينَ لِطَرِيقِهِ، كَمَا يَذْكُرُ الْأَشْعَرِيُّ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَكَمَا قَالَ أَبُو إسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ: إنَّمَا نَفَقَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ عِنْدَ النَّاسِ بِانْتِسَابِهِمْ إلَى الْحَنَابِلَةِ، وَكَانَ أَئِمَّةُ الْحَنَابِلَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

كَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ، وَنَحْوِهِمَا يَذْكُرُونَ كَلَامَهُ فِي كُتُبِهِمْ، بَلْ كَانَ عِنْدَ مُتَقَدِّمِيهِمْ كَابْنِ عَقِيلٍ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، لَكِنَّ ابْنَ عَقِيلٍ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِمَعْرِفَةِ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، وَأَمَّا الْأَشْعَرِيُّ فَهُوَ أَقْرَبُ إلَى أُصُولِ أَحْمَدَ مِنْ ابْنِ عَقِيلٍ، وَأَتْبَعُ لَهَا؛ فَإِنَّهُ كُلَّمَا كَانَ عَهْدُ الْإِنْسَانِ بِالسَّلَفِ أَقْرَبَ؛ كَانَ أَعْلَمَ بِالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، وَكُنْتُ أُقَرِّرُ هَذَا لِلْحَنْبَلِيَّةِ – وَأُبَيِّنُ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ تَلَامِذَةِ الْمُعْتَزِلَةِ ثُمَّ تَابَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ تِلْمِيذَ الْجُبَّائِي، وَمَالَ إلَى طَرِيقَةِ ابْنِ كُلَّابٍ، وَأَخَذَ عَنْ زَكَرِيَّا الساجي أُصُولَ الْحَدِيثِ بِالْبَصْرَةِ، ثُمَّ لَمَّا قَدِمَ بَغْدَادَ أَخَذَ عَنْ حَنْبَلِيَّةِ بَغْدَادَ أُمُورًا أُخْرَى، وَذَلِكَ آخِرُ أَمْرِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِهِمْ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ كَانَ تِلْمِيذَ ابْنِ الْوَلِيدِ وَابْنِ التَّبَّانِ الْمُعْتَزِلِيَّيْنِ، ثُمَّ تَابَ مِنْ ذَلِكَ، وَتَوْبَتُهُ مَشْهُورَةٌ بِحَضْرَةِ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَكَمَا أَنَّ فِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ مَنْ يُبْغِضُ ابْنَ عَقِيلٍ وَيَذُمُّهُ؛ فَالَّذِينَ يَذُمُّونَ الْأَشْعَرِيَّ لَيْسُوا مُخْتَصِّينَ بِأَصْحَابِ أَحْمَدَ، بَلْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ، وَلَمَّا أَظْهَرْتُ كَلَامَ الْأَشْعَرِيِّ – وَرَآهُ الْحَنْبَلِيَّةُ – قَالُوا: هَذَا خَيْرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمُوَفَّقِ، **وَفَرِحَ الْمُسْلِمُونَ بِاتِّفَاقِ الْكَلِمَةِ، وَأَظْهَرْتُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي مَنَاقِبِهِ: أَنَّهُ لَمْ تَزَلْ الْحَنَابِلَةُ وَالْأَشَاعِرَةُ مُتَّفِقِينَ إلَى زَمَنِ القشيري، فَإِنَّهُ لَمَّا جَرَتْ تِلْكَ الْفِتْنَةُ بِبَغْدَادَ؛ تَفَرَّقَتْ الْكَلِمَةُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ مَنْ هُوَ زَائِغٌ وَمُسْتَقِيمٌ**، مَعَ أَنِّي فِي عُمُرِي إلَى سَاعَتِي هَذِهِ لَمْ أَدْعُ أَحَدًا قَطُّ فِي أُصُولِ الدِّينِ إلَى مَذْهَبِ حَنْبَلِيٍّ وَغَيْرِ حَنْبَلِيٍّ، وَلَا انْتَصَرْتُ لِذَلِكَ، وَلَا أَذْكُرُهُ فِي كَلَامِي، وَلَا أَذْكُرُ إلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَقَدْ قُلْتُ لَهُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَنَا أُمْهِلُ مَنْ يُخَالِفُنِي ثَلَاثَ سِنِينَ، إنْ جَاءَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ يُخَالِفُ مَا قُلْته؛ فَأَنَا أُقِرُّ بِذَلِكَ، وَأَمَّا مَا أَذْكُرُهُ فَأَذْكُرُهُ عَنْ أَئِمَّةِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ بِأَلْفَاظِهِمْ وَبِأَلْفَاظِ مَنْ نَقَلَ إجماعهُم مِنْ عَامَّةِ الطَّوَائِفِ، هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَة؛ إلَّا إذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً، وَفَاسِقًا أُخْرَى، وَعَاصِيًا أُخْرَى، وَإِنِّي أُقَرِّرُ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا: وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّة، وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ، **وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا بِكُفْرِ وَلَا بِفِسْقٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ**، كَمَا أَنْكَرَ شريحٌ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ وَقَالَ: إنَّ اللَّهَ لَا يَعْجَبُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ إبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ؛ فَقَالَ: إنَّمَا شريحٌ شَاعِرٌ يُعْجِبُهُ عِلْمُهُ؛ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَعْلَمَ مِنْهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾، وَكَمَا نَازَعَتْ عَائِشَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ الصَّحَابَةِ فِي رُؤْيَةِ مُحَمَّدٍ رَبَّهُ، وَقَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ، وَمَعَ هَذَا لَا نَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَنَحْوِهِ مِنْ الْمُنَازِعِينَ لَهَا: إنَّهُ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ، وَكَمَا نَازَعَتْ فِي سَمَاعِ الْمَيِّتِ كَلَامَ الْحَيِّ، وَفِي تَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، **وَقَدْ آلَ الشَّرُّ بَيْنَ السَّلَفِ إلَى الِاقْتِتَالِ** [يعني ما جرى بين علي ومعاوية ومن مع كل منهما من الصحابة –رضي الله عنهم جميعا–] **مَعَ اتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ جَمِيعًا مُؤْمِنَتَانِ، وَأَنَّ الِاقْتِتَالَ لَا يَمْنَعُ الْعَدَالَةَ الثَّابِتَةَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُقَاتِلَ وَإِنْ كَانَ بَاغِيًا؛ فَهُوَ مُتَأَوِّلٌ، وَالتَّأْوِيلُ يَمْنَعُ الْفُسُوقَ، وَكُنْتُ أُبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّمَا نُقِلَ لَهُمْ عَنْ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ إطْلَاقِ الْقَوْلِ بِتَكْفِيرِ مَنْ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؛ فَهُوَ أَيْضًا حَقٌّ، لَكِنْ يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّعْيِينِ**؛ وَهَذِهِ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ تَنَازَعَتْ فِيهَا الْأُمَّةُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ الْكِبَارِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ " الْوَعِيدِ " فَإِنَّ نُصُوصَ الْقُرْآنِ فِي الْوَعِيدِ مُطْلَقَةٌ، كَقَوْلِهِ ﴿إنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ الْآيَةَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا وَرَدَ: مَنْ فَعَلَ كَذَا؛ فَلَهُ كَذَا؛ فَإِنَّ هَذِهِ مُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ، **وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ: مَنْ قَالَ كَذَا؛ فَهُوَ كَذَا، ثُمَّ الشَّخْصُ**

وهل حذَّر العلماء بإطلاق راويًا من الأخذ عن رواة عُرفوا بالبدع المتفق عليها: كالتشيع والقَدَر والنصْب والإرجاء؟ وهم منتشرون في الكوفة والبصرة وخراسان والشام؟ ولو فعلوا ذلك؛ لضَاعَتْ السُّنن، وخَطَبتْ الدجاجلُة من فوق المنابر!![٣].

الْمُعَيَّنُ يَلْتَغِي حُكْمُ الْوَعِيدِ فِيهِ: بِتَوْبَةٍ، أَوْ حَسَنَاتٍ مَاحِيَةٍ، أَوْ مَصَائِبَ مُكَفِّرَةٍ، أَوْ شَفَاعَةٍ مَقْبُولَةٍ.

وَالتَّكْفِيرُ هُوَ مِنْ الْوَعِيدِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ تَكْذِيبًا لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ؛ لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكْفُرُ بِجَحْدِ مَا يَجْحَدُهُ، حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ لَا يَسْمَعُ تِلْكَ النُّصُوصَ، أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ، أَوْ عَارَضَهَا عِنْدَهُ مُعَارِضٌ آخَرُ أَوْجَبَ تَأْوِيلَهَا، وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا، وَكُنْتُ دَائِمًا أَذْكُرُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِي "الصَّحِيحَيْنِ" فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: "**إذَا أَنَا مُتُّ؛ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الْيَمِّ؛ فَوَاَللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ؛ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ، فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: مَا حَمَلَك عَلَى مَا فَعَلْت؟ قَالَ: خَشْيَتُك، فَغَفَرَ لَهُ**" فَهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ، وَفِي إعَادَتِهِ إذَا ذُرِّيَ، بَلْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعَادُ، وَهَذَا كُفْرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَكَانَ مُؤْمِنًا يَخَافُ اللَّهَ أَنْ يُعَاقِبَهُ؛ فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ، وَالْمُتَأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ، الْحَرِيصُ عَلَى مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ، أَوْلَى بِالْمَغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا". اهـ "مجموع الفتاوى" (٣/٢٢٧-٢٣١).

قلت: فتأمل كيف سَعَى شيخ الإسلام في الإصلاح بين طائفتين متنافرتين (الحنبلية والأشاعرة) مع التباين الواسع بينهما، وأما الغلاة؛ فيقولون: لا التقاء بيننا وبين المخالف لنا، وإن كان أهدى سبيلا، وأقوم قيلا في السنة منهم!!! علمًا بأن الأشاعرة في زمن ابن تيمية كانوا مخالفين للموقف الأخير لأبي الحسن الأشعري –رحمه الله– وهو أحسن أحواله.

[٣] قال الخطيب البغدادي –رحمه الله– في "الكفاية" (١٢٠-١٢٥): (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَالِاحْتِجَاجِ بِرِوَايَاتِهِمْ): اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ: كَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالرَّافِضَةِ، وَفِي الِاحْتِجَاجِ بِمَا يَرْوُونَهُ، ..." ثم ذكر المذاهب في ذلك، ثم قال:

"وَالَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي تَجْوِيزِ الِاحْتِجَاجِ بِأَخْبَارِهِمُ مَا اشْتُهِرَ مِنْ قَبُولِ الصَّحَابَةِ أَخْبَارَ الْخَوَارِجِ وَشَهَادَاتِهِمْ, وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنَ الْفُسَّاقِ بِالتَّأْوِيلِ, ثُمَّ اسْتِمْرَارِ عَمَلِ التَّابِعِينَ وَالْخَالِفِينَ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ؛ لِمَا رَأَوْا مِنْ تَحَرِّيهِمِ الصِّدْقَ، وَتَعْظِيمِهِمِ الْكَذِبَ, وَحِفْظِهِمْ أَنْفُسَهُمْ عَنِ الْمَحْظُورَاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ, وَإِنْكَارِهِمْ عَلَى أَهْلِ الرِّيَبِ وَالطَّرَائِقِ الْمَذْمُومَةِ, وَرِوَايَاتِهِمُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تُخَالِفُ آرَاءَهُمْ , وَيَتَعَلَّقُ بِهَا مُخَالِفُوهُمْ فِي الِاحْتِجَاجِ عَلَيْهِمْ , فَاحْتَجُّوا بِرِوَايَةِ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ؛ وَهُوَ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ؛ وَكَانَ مِمَّنْ يَذْهَبُ إِلَى الْقَدَرِ وَالتَّشَيُّعِ , وَكَانَ عِكْرِمَةُ إِبَاضِيًّا, وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ؛ وَكَانَ مُعْتَزِلِيًّا , وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، وَشِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ، وَسَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَهِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَسَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ؛ وَكَانُوا قَدَرِيَّةً , وَعَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، وَمِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ؛ وَكَانُوا مُرْجِئَةً , وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ؛ وَكَانُوا يَذْهَبُونَ إِلَى التَّشَيُّعِ , فِي خَلْقٍ كَثِيرٍ يَتَّسِعُ ذِكْرُهُمْ , دَوَّنَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا رِوَايَاتِهِمْ , وَاحْتَجُّوا بِأَخْبَارِهِمْ , فَصَارَ ذَلِكَ كَالْإِجْمَاعِ مِنْهُمْ , وَهُوَ أَكْبَرُ الْحُجَجِ فِي هَذَا الْبَابِ , وَبِهِ يَقْوَى الظَّنُّ فِي مُقَارِبَةِ الصَّوَابِ".

وهل حذَّروا من مدارس الأحنافِ لِما أُخِذَ على أبي حنيفة –رحمه الله– من مسائل عقدية مثل الإرجاء، والفتوى بالخروج على الحكام في زمانه، ومبالغته في إعمال الرأي، حتى سَمِّي الأحناف بأصحاب الرأي!! وغير ذلك[٤]؟

وقال الخطيب في "الكفاية" (١٢٩): "قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «لَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لِحَالِ الْقَدَرِ، وَلَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ لِذَلِكَ الرَّأْيِ –يَعْنِي التَّشَيُّعَ–؛ خَرِبَتِ الْكُتُبُ» قَوْلُهُ: "خَرِبَتِ الْكُتُبُ"، يَعْنِي لَذَهَبَ الْحَدِيثُ".

وأخرج الخطيب أيضا عن علي بن المديني قال: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، قَالَ: أَنَا أَتْرُكُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ كُلَّ مَنْ كَانَ رَأْسًا فِي الْبِدْعَةِ؛ فَضَحِكَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ: " كَيْفَ يَصْنَعُ بِقَتَادَةَ؟ كَيْفَ يَصْنَعُ بِعُمَرَ بْنِ ذَرٍّ الْهَمَدَانِيِّ؟ كَيْفَ يَصْنَعُ بِابْنِ أَبِي رَوَّادٍ؟ وَعَدَّ يَحْيَى قَوْمًا أَمْسَكْتُ عَنْ ذِكْرِهِمْ، ثُمَّ قَالَ يَحْيَى: إِنْ تَرَكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا الضَّرْبَ؛ تَرَكَ كَثِيرًا".

وللعلماء كلام كثير في هذا، وخلاصته: أنهم يُفَصِّلون في الأخذ عن أهل البدع، ولا يُطلقون القول بالتحذير –إلا في حالات نادرة– بخلاف صنيع هؤلاء الغلاة، وهم مع مخالفتهم لحال السلف؛ متخبّطون، وهذا كله لو سلمنا بصحة ما قالوه فينا زورًا وبهتانًا!!!

[٤] وقد اخْتُلِفَ في رأْي الإمام أبي حنيفة –رحمه الله– في الخروج بالسيف على السلطان الجائر؛ فقال ابن المبارك: «سمعتُ الأوزاعي يقول: "احْتَمَلْنا عن أبي حنيفة كذا، وعقَّد بأُصْبُعِهِ –واحْتَمَلْنا عنه كذا وكذا –وعقَّدَ بأُصْبُعه الثانية – واحْتَمَلْنا عنه كذا، وعقَّد بأُصْبُعِه الثالثة العيوبَ، حتى جاء بالسيف على أمة محمد –صلى الله عليه وسلم– فلما جاء بالسيفُ على أمة محمد –صلى الله عليه وسلم–؛ لم نَقْدِرْ أن نَحْتَمِلَهُ".

انظر "السنة" لعبد الله بن أحمد (ص١٢٨) وقال بنحوه في أبي حنيفة أبو إسحاق الفزاري، وابن المبارك، وعمار بن رزيق، ووكيع، وأبو عوانة، وأبو داود، وغيرهم، انظر "السنة" لعبد الله بن أحمد (١٢٥، ١٥٦، ١٥٧) و"مسائل ابن أبي شيبَة عن شيوخه" (ص٨١). و"الضعفاء" للعقيلي (٤/٩٥). و"تاريخ بغداد" ترجمة أبي حنيفة (١٥/ ٥٣٠) و"سؤالات الآجري" لأبي داود (ص٦٦).

وفي "مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه" (ص: ٨١): قال: وسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قُلْتُ لأَبِي نُعَيْمٍ: يا أَبَا نُعَيْمٍ، مَنْ هَؤُلاَءِ الذين تركتهم من أَهْلِ الْكُوفَةِ، كَانَوا يَرَوْنَ الْسَّيْفَ، والْخُرُوجَ على السُّلْطَانِ؟ فَقَالَ: على رأسهم أَبُو حَنِيْفَةَ، وَكَانَ مُرْجِئًا، يَرَى الْسَّيْفَ.

ثم قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنِي عَمَّار بن رُزَيْق، قَالَ: كَانَ أَبُو حَنِيْفَةَ يَكْتُبُ إِلَى إِبْرَاهِيْم بن عبد الله بالبصرة، يَسْأَلُهُ القُدُومَ إِلَى الْكُوفَةِ، ويُوْعِدُهُ نَصْرَهُ.

وقال أبو بكر الجصاص الحنفي: "وكان مذهبه –أي مذهب أبي حنيفة– مشهورًا في قتال الظلمة وأئمة الجور.. " إلخ اهـ.

ومن أهل العلم من دافع عن أبي حنيفة لكونه جاء عنه القول بعدم الخروج أيضًا، ولِمَا ذكره الإمام الطحاويُّ في مقدمة "عقيدته" التي ذكر فيها أصول أهل السنة، ومنها عدم الخروج على الإمام الظالم، وهو قول الطحاوي: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا نَنْزِع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله –

وهل حذَّر علماء السنة من كتب ابن حزم مطلقًا، أم حذروا مما أخطأ فيه فقط في المعتقد، ونَفْي القياس، ونحو ذلك، ومدحوه وكتبه فيما أصاب فيه؟

وهل حذروا من مدارس المالكية التي ملأتها كتب أبي بكر بن العربي، لما أُخذ على ابن العربي من مؤاخذات تراها في ترجمته؟

بل روى ابن القاسم عن الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- أنه قال: "إذا خَرَج على الإمام العَدْل خارجٌ؛ وجب الدفْعُ عنه، مثل عمر بن عبد العزيز، فأما غيره؛ فدَعْهُ؛ ينتقم الله من ظالمٍ بمثله، ثم ينتقم من كليهما، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا﴾" وقال مالك -أيضًا-: «إذا بُويع للإمام، وقام عليه إخوانه؛ قوتلوا إذا كان الأولُ عدلًا؛ فأما هؤلاء -يعني أبا جعفر المنصور- فلا بيعة لهم؛ إذا كان بويع لهم على الخوف"!! يريد

عز وجل- فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة"، "هذا مع قوله -رحمه الله-: "ذكر بيان عقيدة **أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة** على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني -رضوان الله عليهم أجمعين- وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين" انظر متن "الطحاوية" بتعليق شيخنا الألباني -رحمه الله- (ص٣١).

وذهب بعضهم إلى أن القول الثاني ناسخ لما قال الأوزاعي وغيره، ولَعَلَّ الأَوْلَى في الجواب: أن أبا حنيفة رجع عن ذلك، أو أن أبا حنيفة -رحمه الله- قال ذلك عندما كان هذا الأمر مُخْتَلَفًا فيه بين السلف، فقد خرج جماعة، واعتزل الخروجَ جماعة، وآخرون أَغْلَقوا عليهم أبوابهم، أو هَرَبُوا إلى الصحراء والبوادي، لكن هذا الأمر استقرَّ بعد أبي حنيفة على عدم الخروج، وصار إجماعًا للسلف، ولم يعُدْ في خروج من خرج من قبل حجةٌ لأحد بعدهم، بعد استقرار الإجماع على القول بعدم الخروج، لا سيما وأصحاب أبي حنيفة على عدم الخروج، لكن هناك من العلماء بعد أبي حنيفة ممن لم يُدْرِكُه، وصَفَ أبا حنيفة بأنه كان يرى السيف، فهل حذَّر العلماء من جميع مدارس ومساجد الأحناف، كما فعل أخونا الرمضاني في مدارس ومساجد ومراكز "**رابطة أهل الحديث**" مع أن القائمين على "الرابطة" ليس فيهم أحد يقول بالقول الذي نسبه بعض العلماء إلى أبي حنيفة —رحمه الله-!!! ولو رجَّحْنا أن أبا حنيفة —رحمه الله- تراجع عن القول بالسيف؛ فبقي قوله بالإرجاء، وهو ما يُسمَّى بإرجاء الفقهاء، ومبالغته في إعمال الرأي في وجْه الآثار حتى سُمِّيَتْ مدرسة الكوفة بمدرسة أهل الرأي!!!

وهل استقر القول بأن أبا حنيفة من أئمة السنة، لكن يُحْذَر منه في مسائل معلومة، كمسألة إرجاء الفقهاء، وأمْر السيف، وكثْرة إعمال الرأي على الأثر، ونحو ذلك مما أُخذ عليه -رحمة الله- أم استقر قول أهل السنة على أنه مبتدع ضال خارج من مجموع **أَهْل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة**، ويجب التحذير المطلق منه ومن مدارس الحنفية في جميع البلدان، كما فعل الغلاة مع من لم يَثْبُتْ عليه شيء مما أُخذ على الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- بل الثابت عنه الدفاع عن منهج أهل السنة وعقيدتهم وقواعدهم بما لم أعْرِفْ مثله عند هؤلاء المسرفين الغلاة في الجرح!!

بذلك أن الناس بايعوهم مُكْرَهين، وهذا خلاف ما عليه جمهور السلف: من السمع والطاعة لمن تولى بقوته وقهره؛ دفعًا لمفسدة الفوضى وسفك الدماء!!

ففي هذا القول تسهيلٌ من الإمام مالك –رحمه الله– في عدم التصدي للفئة الباغية على إمام جائر، وهذا بخلاف القول المشهور عند أهل السنة بالتصدي للفئة الباغية، وإن كان المتولِّي جائرًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾.

وللإمام مالك قولٌ آخر بعدم الخروج على الإمام، وإن كان ظالمًا جائرًا، وهذا القول منه –رحمه الله– موافق لما عليه السلف، ولعل قوله الأول كان قبل استقرار إجماع السلف على عدم الخروج على الإمام الجائر، والذي قويتْ شوكته ووطأته، فوجبت طاعته، ويُجاب عن مالك بما سبق من الجواب عن أبي حنيفة –رحمهما الله– ولا حجة في صنيعهما اليوم لخارجي؛ فقد استقر الإجماع على خلاف ما قالاه، والله أعلم.

لكن هل أطلق أحد من السلف الطعن في الإمام مالك لقوله الذي لم يُغْلِقْ فيه البابَ بالكلية في وجه من خرج على الإمام الظالم؟ أم اكتفوا ببيان خطئه في ذلك، مع انعقاد الإجماع على أنه من أئمة السنة أصلاً وفرعا؟ وهل حذَّر أحدٌ من مدارس المذهب المالكي لذلك؟ كما يفعل الغلاة وأذنابهم في زماننا؟

وهاهو الأزهرُ الشريف في مصر، وجامعاتُه ومعاهدُه ومدارسُه ومساجدُه منتشرة في مصر وغيرها من دول العالَم شرقًا وغربًا في هذا العصر، فهَلْ حذَّر علماء السنة كسماحة الشيخ ابن باز، والعلامة المحقق ابن عثيمين، ومحدث العصر الألباني –رحمهم الله جميعًا– وغيرهم من كبار علماء المملكة والعالم الإسلامي، هَلْ حذروا بإطلاق من الدراسة في مدارسه ومعاهده وجامعاته للتمشعر أو للتصوف الموجود فيه؟ أم أن العلماء حَذَّروا من يستطيع التمييز بين الغَثِّ والسمين مِنْ أَخْذ المسائل المخالفة للسنة فقط، وكذلك ما أخطأ فيه العالم من العلماء، مع الاستفادة منه، ومن كتبه ومدارسه في الجوانب المضيئة؟ كما قال سفيان بن سعيد الثوري في ثَوْر بن يزيد الكلاعي الشامي، الذي كان ثقةً ثبتًا في الحديث، لكنه يقول ببدعة القدرية، فقال سفيان كلمة تمثِّل منهجًا لأهل السنة في كثير من الحالات، حيث قال: «**خُذُوا عن ثَوْرٍ، واتَّقُوا قَرْنَيْه**»[٥]، وكما قالوا في قتادة بن دعامة السدوسي الذي كان يصيح بالقدر صياحًا –أي يدعو إليه– والأعمش سليمان بن مهران الكوفي الشيعي، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير المرجئ، والشعبي

---

[٥] أخرج ابن أبي حاتم –رحمه الله– في "الجرح والتعديل" (٤٦٨/٢) عن علي بن الحسن بن شقيق يقول: قال عبد الله سُئل سفيان بن سعيد الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي فقال: "خُذُوا عنه واتَّقُوا قَرْنَيْه –يعني أنه كان قدريا–".

عامر بن شراحيل الذي خرج في فتنة ابن الأشعث، والذي قال: أصابَتْنَا فتنةٌ، لم نكن فيها بررةً أتقياءَ، ولا فجرةً أقوياءَ[٦] ...»[٧].

فهذا هو موقف علماء السنة ممن وقع في مقالة من مقالات أهل البدع الكبرى حقًّا، فكيف موقفهم ممن لم يقع في عُشْر مِعْشار ذلك بل وأقلّ: إلا مجرد الافتراء والتقوُّل عليه؟!

والذي أريده مِن سَرْد هذا وغيره -وهو كثير جدًّا في كُتب التراجم والتاريخ- أن أوضِّح أن منهج السلف فيه تفصيل، ويراعي مآلات الأمور، وفقه وتزاحم المصالح والمفاسد، أما الغلاة فمحرومون من هذا الخير، ومسلوبون نعمة الانتفاع بالعقل الراجح، ولذا تجد كلامهم لا خطام له ولا زمام، فالواجب على كلٍّ مِنَّا أن يَزِنَ نَفْسَهُ وكلامه ومواقفه وفتاواه بالأدلة الشرعية، وبما كان عليه جمهور سلف الأمة، وقواعدهم المطّردة، ولا تستفزَّه الأهواء، ولا ينخدع بمن يؤزُّه ممن حوله من الطلبة الفارغين العاطلين من العلم والأدب مع أهله؛ لأنه سيجني على نفسه ما لا تُحْمَدُ عاقبته، وعلى نَفْسِها جنتْ براقش!! والله أعلم.

● **قال الشيخ الرمضاني في مؤاخذته الأولى**: "وكان المذيع مُحَنَّكًا جدًّا، ومُطَّلِعًا على الخلاف بين الجماعات، سأله: (إلى أي جماعة ينتسب)؟ فقال -أي المذيع- له: (أَوْقَعْتُم العقلَ المصري في حيرة: من يتَّبع؟! السلفيين، ولَّا الإخوان، ولَّا التبليغ، اقْعُدوا مع بعض، واجتمعوا كِدهْ، وشوفوا مَنْ الصَّحْ، وقولوا لنا، واحْنا نمشي وراكُم).

---

[٦] في "مجْمُوعُ الفَتَاوَى" (٥٢٩/٤): «قِيلَ لِلشَّعْبِيِّ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ: أَيْنَ كُنْتَ يَا عَامِرُ؟ قَالَ: كُنْتُ حَيْثُ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

عَوَى الذِّئْبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذِّئْبِ إِذْ عَوَى ... وَصَوَّتَ إِنْسَانٌ فَكِدْتُ أَطِيرُ.

أَصَابَتْنَا فِتْنَةٌ لَمْ نَكُنْ فِيهَا بَرَرَةً أَتْقِيَاءَ، وَلَا فَجَرَةً أَقْوِيَاءَ».

[٧] ومن ذلك قول أبي إسماعيل الهروي في الحاكم النيسابوري -صاحب "المسْتَدْرَك": "ثقة في الحديث، رافضي خبيث"، واعترض على ذلك الذهبي في "النبلاء" (٢٧٢/٢١) فقال: "كلّا، ليس هو رافضيا بل يتشيع" اهـ، وغيره من أهل البدع الذين حثَّ العلماء على الاستفادة من العلم الذي عندهم مع الحذر من الأخطاء التي وقعوا فيها، كما قال الذهبي في أبان بن تغلب: "لنا صِدْقُهُ، وعليه بدْعتُهُ"... إلخ.

وأخرج الخطيب في "الكفاية" (ص: ١٣٠) قال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمِيرَوَيْهِ الْهَرَوِيُّ، أنا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ: وَسَأَلْتُهُ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمَوْصِلِيَّ- عَنْ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ، فَقَالَ: "كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، بَصِيرًا بِهِ، قُلْتُ: أَلَيْسَ هُوَ ضَعِيفًا؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَشَيَّعُ، وَلَسْتُ أَنَا بِتَارِكِ الرِّوَايَةِ عَنْ رَجُلٍ صَاحِبِ حَدِيثٍ يُبْصِرُ الْحَدِيثَ، بَعْدَ أَلَّا يَكُونَ كَذُوبًا، لِلتَّشَيُّعِ أَوِ الْقَدَرِ، وَلَسْتُ بِرَاوٍ عَنْ رَجُلٍ لَا يُبْصِرُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْقِلُهُ، وَلَوْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ فَتْحٍ يَعْنِي الْمَوْصِلِيَّ ".

ثم نقل الشيخ عبد المالك الرمضاني جوابي عليه فقال: كلام الشيخ أبي الحسن: "جميل، نحن نُحِبُّ من العقل المصري أن لا يَسْمَعَ عنَّا من غيرنا، إنما يَسَمَع منَّا مباشرة".

فقال الشيخ عبد المالك: "تَعَجَّبْتُ أن الشيخ ما أجابه، والمذيع من حينٍ لآخر يُكرِّر عليه، والشيخُ المأربي يتَهَرَّب من الجواب، ويَتَهَرَّب وما أجابه، الرجلُ السلفيُّ لا يَسْتَحْيِي أن يقول: كُنْ سلفيًّا على الجادة، الرسول –صلى الله عليه وسلم– قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**» ولما قال: «**ستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة**» قال: «**كلها في النار إلا واحدة**» قيل: من هي؟ قال: «**الجماعة**» أي الجماعة الموجودة ذلك اليوم منهم، وفي رواية قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**» كان عليه أن يقول هذا الكلام: السلفيون الذين يُمَثِّلُون هَدْيَ الصحابة –رضي الله عنهم– وهَدْيَ الرسول صلى الله عليه وسلم هم معروفون اليوم، يُبَيِّنُ لهم، لكن ما أراد أن يُجيب، هذه مؤاخذة، حتى أن المذيع اعترف في الأخير بأن السلفيين ما عندهم مراوغات، لكنه مع الشيخ المأربي رأى شيئًا آخر، فقال له: (أنا مع ضيف دبلوماسي مناور)!!

ثم قال الشيخ عبد المالك –حفظه الله–: "كلام مُقدِّم البرنامج: (حَضْرتك ما في سؤال أسألك إياه إلا بتفصِّلُه لي: وفيه رَأْيُ كذا، وَرأْيُ كذا، وتُفَصِّله، فيه أغلب نجوم الفضائيات من دعاة السلفيين وفلاسفتها: ردودٌ واضحةٌ، وقاطعةٌ، وصادمةٌ في نفس الوقت، فأنا في هذا الوقت توَّرطْتُ مع ضَيْفٍ دبلوماسي ومناور) اهـ.

قلت: الجواب على هذه الفقرة من وجوه:

الأول: من وَقَفَ على سياق كلام الشيخ عبد المالك –حفظه الله– وطريقة عَرضِهِ لكلام مقدم البرنامج وجوابي عليه –والرمضاني يأتي بكلام من أول اللقاء، ويقفز إلى آخر اللقاء، ويترك جوابي الأول، ويجمع بين كلام لا صلة له ببعضه، وينسبه إليّ، وبعدُّه جوابي على السؤال الذي ليس له وجود إلا في مخيلة الشيخ الرمضاني فقط، كما سيظهر لك –إن شاء الله– بعد قليل!!! من وقف على عرض الرمضاني لكلامي؛ يَظُنُّ صِحَّةَ ما قال الشيخ عَنِّي، بأنني مراوغ، وأتهرب من الجواب على السؤال الصريح، مع كون المذيع يُكرِّرُ عليَّ السؤال من حينٍ لآخر، ومع ذلك فأنا أتهرب من الجواب –حسب دعوى الرمضاني التي لا أصل لها في الواقع–!! ولم أُجِبْ عن السؤال الذي سألني إياه مُقَدِّم البرنامج، بكل صراحة، وهو قوله لي: (إلى أي الجماعات تنتسب)؟!

ونظرًا لأن هذا اللقاء كان مُنْذُ عشْر سنوات، وقد نسيتُ كثيرًا من كلامي فيه– فضلًا عن ترتيب وسياق الأسئلة المُقَدَّمة إليَّ وجوابي عنها؛ فقد طَلَبْتُ من بعض إخواني أن يبحثوا لي عن ذلك اللقاء،

وأن يكتبوه لي مُفرَّغًا في أوراق؛ لأعيد استماعه أو قراءته، فما كان فيه من خطأ مني؛ رجعتُ عنه، وشَكَرتُ لأخي الشيخ عبد المالك الرمضاني -أكرمه الله- انتقاده، دون تفسير أو تأويل لموقفه، فالناصح للمرء العاقل فيما أخطأ فيه أنفعُ له من كثير من الذين يَخْدمونه ويمدحونه ويُجلُّونه؛ لأنه يعينُه على تصفية ساحته، وبراءة ذمته، وعافيته من اتِّباع غيره له على ما خالف فيه الحق، خشية أن يَحْمِلَ وِزْرَه وَوِزْرَ مَنْ تَبِعَهُ إلى يوم القيامة [٨].

---

[٨] **وقد أخرج الدارمي في "مسنده" (١/ ٢٣٩)**: عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ الْخَوَّاصِ الشَّامِيِّ أَبِي عُتْبَةَ قَالَ: ... وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ-: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ أَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي".

أخرج ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٨٧٩) قال: أَخبَرنا عَليُّ بن عَبد الله بن جَعفَرٍ، قالَ: قالَ سُفيانُ، يَعني ابنَ عُيَينَةَ: قالَ عُمَرُ بن الخَطّابِ: أَحَبُّ النّاس إِلَيَّ مَن رَفَعَ إِلَيَّ عُيوبي.

وهذا منقطع فبين سفيان وعمر -رضى الله عنه- مفاوز.

وأخرجه أبو موسى المديني في "كتاب اللطائف من علوم المعارف" (١٩٣) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَتْحِ بْنُ الأَخْشِيذِ أنا أَبُو طَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، أنا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ، بِمِصْرَ، ثنا أَبُو بِشْرٍ الدُّولابِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا دَفَافَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَنْ أَهْدَى إِلَيَّ عِيُوبِي».

وهذا منقطع فبين أبي إسحاق الفزاري وعمر . رضى الله عنه . مفاوز.

قلت: وفي "محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"لابن عبد الهادي (٢/ ٥٩٣) قال: وقال أبو إسحاق الفزاري: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إن أحب الناس إليّ من أهدى إليّ عيوبي".

وقال أبو إسحاق في "بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار" للكلاباذي (ص: ١٢٩): وَهَذَا كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي"، أَيْ: يُخْبِرُنِي عُيُوبِي؛ فَأَتْرُكُهَا، مَعْنَى هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ. فجعلها من كلام عمر بن عبد العزيز، ومع ذلك فهو منقطع أيضاً، فأبو إسحاق الكلاباذي، لم يدرك عمر بن عبد العزيز.

وقال أبو القاسم الأصفهاني في"الذريعة الى مكارم الشريعة" (ص: ٢١٧): قال عمر -رضي الله تعالى عنه-: "رحم الله امرأ أهدى إلى عيوبي" من غير إسناد.

وأخرج الدارمي في "سننه" (٦٧٥) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَاكِيُّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبَّادٍ الْخَوَّاصِ الشَّامِيِّ أَبِي عُتْبَةَ، قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، اعْقِلُوا، وَالْعَقْلُ نِعْمَةٌ، فَرُبَّ ذِي عَقْلٍ، قَدْ شُغِلَ ... وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: رَحِمَ اللهُ مَنْ أَهْدَى إِلَيَّ عُيُوبِي...".

وأخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (٨/ ٢٨٢): حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَيَّانَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْعُزِّيُّ، سَمِعْتُ أَبَا مُسْلِمٍ الصُّورِيَّ يَقُولُ: كَتَبَ عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْخَوَّاصُ إِلَى إِخْوَانِهِ يَعِظُهُمْ: «اعْقِلُوا، وَالْعَقْلُ نِعْمَةٌ، وَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُهُ فَرُبَّ ذِي عَقْلٍ قَدْ شُغِلَ قَلْبُهُ بِالتَّعَمُّقِ فِيمَا ... ولم يذكر كلام عمر.

وما كان في ذلك اللقاء من حقٍ قد اعتراه سوءُ تعبيرٍ؛ رجعتُ عن اللفظ دون المعنى، وما كان فيه من حقٍ؛ لكن ظَنَّ أخونا عبد المالك –حفظه الله– أنه ليس بحق؛ وضَّحْتُ له دليلي وبرهاني على ما أَرَى، والحقُّ ضالتنا جميعًا.

فلما رَجَعْتُ إلى اللقاء المفرَّغ المكتوب؛ وجدتُ الأمْر على خلاف ما نَقَله الشيخ الرمضاني –حفظه الله– تمامًا؛ فالشيخ ذَكَرَ في هذه الفقرة كلامًا كان في الدقائق الأخيرة من هذا اللقاء، واللقاء كان ساخنًا بيني وبين "مُذيع مُحنَّكٍ، ومُطَّلعٍ على الخلافات بين الجماعات" –كما وَصَفَهُ بذلك الشيخ عبد المالك– وقد سبق في الربع الأول من اللقاء –حسب ظني وتقديري– الكلامُ مني على الدعوة السلفية بوضوح، وبدون خَجَلٍ أو اسْتِحْياء –كما ظن ذلك الشيخ عبد المالك!! وإذا نقلتْ لك –أخي القارئ– الحوار بسياقه غير مبتور ولا مفصول بعضه عن بعض –كما فعل الرمضاني وللأسف!!!– سيظهر لك صِدْقُ ما أقول، لا ما يقول أخونا عبد المالك!!

فالمُقدم قال: (نُرِيد أن نعرف ما هي السلفية)؟

وهذا الأثر ضعيف، فعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْطَاكِيُّ، لم أقف له على ترجمة، وعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الرَّمْلِيُّ الأُرْسُوفِيُّ، أَبُو عُتْبَةَ الْخَوَّاصُ، قال عنه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (٤/ ٨٧١): الزَّاهِدُ الْعَابِدُ الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِتِلْكَ الرِّسَالَةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي الأَدَبِ وَالْوَعْظِ.

روى عُثْمَانَ الدَّارَمِيّ، عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: ثِقَةً، وَقَالَ يَعْقُوبُ الْفَسَوِيُّ: ثِقَةً مِنَ الزُّهَّادِ الْعُبَّادِ.

وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: ثِقَةً، رَجُلٌ صَالِحٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مِنَ الْعُبَّادِ –رَحِمَهُ اللَّهُ–.

وَأَمَّا ابْنُ حِبَّانَ فَقَالَ: كَانَ يَأْتِي بِالْمَنَاكِيرِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ.

قُلْتُ –أي الذهبي–: بَلِ الْعِبْرَةُ بِمَنْ وَثَّقُوهُ.

وفي "ديوان الضعفاء" (ص: ٢٠٧): عباد بن عباد الأرسوفي، أبو عتبة الخواص: وثقه ابن معين، وأما ابن حبان فقال: كان يأتي بالمناكير؛ فاستحق الترك.

وقال الحافظ في "تقريب التهذيب" (ص: ٢٩٠): عباد بن عباد الرملي الأرسوفي، بمهملة وفاء، أبو عتبة الخواص: صدوق يهم، أفحش ابن حبان؛ فقال: يستحق الترك من التاسعة د.

قلت: وهو مع ذلك منقطع، فبين عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الرَّمْلِيُّ الأُرْسُوفِيُّ، أَبِي عُتْبَةَ الْخَوَّاصِ، وعمر مفاوز.

الخلاصة: أن هذا الأثر لا يَثْبُتُ عن عمر –رضى الله عنه– والله أعلم.

وقال الغزالي في "إحياء علوم الدين" (٣/ ٦٤): ولهذا كان داود الطائي قد اعتزل الناس، فقيل له: لم لا تخالط الناس؟ فقال وماذا أصنع بأقوام يُخْفُون عنِّي عيوبي.

فكان جوابي: "أما عن السلفية: فالسلفية ليست منهجًا بديلًا عن منهج الإسلام، وليست شيئًا في جانب والإسلام في جانب، والسلفية عبارة عن أن الإنسان يرجع في دينه وفي البلاغ عن الله -عز وجل- وفي ذِكْرِ الحلال والحرام إلى ثلاثة مصادر:

المصدر الأول: كتاب الله.

المصدر الثاني: سنة النبي -عليه الصلاة والسلام-.

ولما كان النصُّ قد يحتمل أَوْجُهًا، وقد أَخْتَلِفُ أنا وأنت في فهم هذا النص؛ فاحْتَجْنَا إلى ميزان نَزِنْ به هذه المفاهيمَ المختلفةَ، وقد طال العهدُ بآثار الرِّسَالَة الأولى -على صاحبها أفضل الصلاة والسلام- فعند ذاك لابد من أن يكون هناك قَيْدٌ نفهم به هذه النصوص التي تحتمل أوجهًا، وللعلم أنه ليست كل النصوص تحتمل أوجُهًا، فهناك نصوصٌ مُحْكَمَة، ما فيها إلا قولٌ واحدٌ، مثلُ تحريم الزِّنى، وتحريم الرِّبا، وتحريم الظلم، وتحريم الجور، وتحريم الغِيبة... ما فيها أقوال، ولا تحتمل أوجُهًا، ولكن هناك نصوص -لا سيما في المسائل الاجتهادية- تحتمل أوجُهًا، فهنا اخْتَلَفَ النظرُ في فَهْمِ هذه الوجوه والمفاهيم، فما هو المُرجِّح؟ فنحن بين ثلاثة أمور:

إما أن نرجع إلى فهم السلف الصالح، وإما أن نرجع إلى فهم الخلف الذين لَحِقُوهم، وإما أن نرجع إلى فهمنا نحن معشر المعاصرين، والقول بأن الخلف يؤخذ بقولهم، وأما السلف فيُرَدُّ قولهم؛ قول لا يَشْهَد له النقْلُ ولا العَقْلُ، أولًا: لأن السلف يبتدئون بالصحابة -رضي الله عنهم- والصحابة عاشروا النبي -صلى الله عليه وسلم- وعاصروا تنزُّل القرآن، وعاينوا الأحداث والوقائع، كقول أحدهم: كنا نمشي في مسيرة كذا، أو في غزوة كذا، أي فَنَزَل كذا وكذا من القرآن-" (... **ثم قاطعني مُقدِّم البرنامج!!**).

فقال: (لكنهم لم يعيشوا في ظروف كظروفنا، ولا في أماكن كالتي نعيش فيها، لكنهم في مناخ مُخْتَلِفٍ تمامًا؟ وأنت قلت قبل قليل: بأنه عندما نتحدث عن الدين؛ نرجع إلى مصادره الثلاثة، لماذا الثلاثة، وهناك خمسة مصادر للتشريع، هناك القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، والمصالح المرسَلة)... ؟ **فَذَكَرْتُ للمُقدم** أن القياس والمصالح المرسلة يرجعان إلى الكتاب والسنة، والقواعد المستنبطة منهما.. **ثم رَجَعتُ إلى إتمام جوابي عن المصادر الثلاثة**، وذكرتُ الأدلة على صحة فَهْمِ السلف، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «**خيرُ الناس قَرْني، ثم الذين يلُونهم، ثم الذين يلُونهم**» وذكرتُ له أن هذه الخيرية لهذه القرون ليْسَتْ لكونهم أطْوَلَ قامةً وأَجْمَل وُجوهًا، وإنما هذه الخيرية بسبب عُمْقِ فهمهم، وأفئدتهم البارة التقية، والمعرفة الصحيحة للكتاب والسنة، وبقَدْر قُرْبِ

المتأخرين في الفهم من القرون الأُولى؛ فهم مَحْمُودون، وبِقَدْرِ بُعْدِهم؛ فهم مَذْمُومون... ثم أَجَبْتُ عن اعتراض المقدِّم بكون ظروفنا تختلف عن ظروف الصحابة ومن بعدهم من القرون المفضَّلة، بأننا نرجع إلى أصلٍ آخر مُهمٍّ جدًّا، وهو: هَلْ الشريعة نزلتْ لعصر الصحابة فقط؟... إلى آخر كلامي.

أقول: فهل دفاعي هذا عن السلفية، وتقريري لضرورة الرجوع إلى فهم السلف عبارة عن هروبٍ من الجواب عن السؤال، وخَجلٍ واسْتِحْياء من الانتماء إلى السلفية، في الإجابة عن السؤال الذي وُجِّه إليَّ عدة مرات من المُقدِّم، كما يَدَّعي أخونا عبد المالك؟!

الوجه الثاني: لا أَدْرِي من أين فَهِمَ الشيخ عبد المالك –حفظه الله– أن المُقدِّم سألني سؤالًا صريحًا، ومُفَادُهُ: (إلى أي الجماعات تنتسب)؟، فضلًا عن تكراره للسؤال عليَّ من حينٍ لآخر، ومع ذلك فأنا أتهرب عن الجواب ولا أجيب؟! فاللقاء موجود عند الشيخ –حفظه الله– وأطالبه بأن يُخْرِج للقراء أو المستمعين هذا السؤال منه بصوت مُقدِّم البرنامج: (إلى أي الجماعات تنتسب)؟ ويُخْرِج لي تَكْرارَهُ السؤالَ هذا عليَّ في عدة مواضع، ويُخرج جوابي بصوتي عن هذا السؤال!! فاللقاء المفرغ المكتوب عندي ليس فيه عن هذا السؤال شيء يُذْكَر في موضع واحد –فضلًا عن عِدَّة مواضع–!! ومع ذلك فإني أُنزِّهُ الشيخَ –حفظه الله– عن تعمُّد ذلك، بل لعله توهَّم ذلك؛ أو قلّد أحد طلابه الغلاة، فأوهمه وجود ذلك السؤال في اللقاء، والمرء إذا عَزَم على انتقاد أخيه بنفَسٍ حادٍّ، وكان قصْده تشويهه، ولم تبْق له حرمة في نفسه؛ يُحْرَمُ التأمل والإدراك لكثير مما يتكلم به، ومهما بلغ المرءُ من العلم، والتُّقى؛ فإنه غير معصوم من الوهم أو حرمان التوفيق، كما لا يخفى.

وأسْتَبعِد أن من فرَّغ لي اللقاء قد أَسْقَطَ هذا السؤال عمدًا أو توهُّما؛ لأنه لا حاجة له في ذلك، ولأن بقية الوجوه ستوضِّح أن الشيخ –حفظه الله– لم يُصِبْ في هذا الاستدلال أصلًا، وأنه أَكْثَرَ من هذا الصنيع، وهو: انتزاع كلمة من بين سياقها ولحاقها، والتقديم والتأخير للكلمات، ووضع الكلام في غير موضعه، ولم يتفطَّن للقيود الدقيقة التي تكلمتُ بها، وهذا جزاء من اعترض من أجل الانتقاد، ورحم الله البلقيني إذ قال في "مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح" (ص٢٤٠): "**ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض؛ من جملة الأمراض**"!! اهـ.

ولو سلَّمنا أن السؤال الذي ذكره الرمضاني عن مقدِّم البرنامج موجود في ذاك اللقاء؛ ففي كلامي السابق جواب جليٌّ عنه، وليس الخجل والاستحياء اللذان حملاني على الهروب وعدم الجواب، بل أَجَبْتُ بكل وضوح وثقة بسلامة منهج السلف!!

الوجه الثالث: أن مقدِّم البرنامج سألني عن الدعوة السلفية في الثلث الأخير تقريبًا من ذاك اللقاء، وذلك عندما رأى مني المنافحة عن السلفية، لا التهرب من الدفاع عنها، والخجل والاستحياء من الانتساب إليها، كما يَدَّعي أخونا الرمضاني دعوَى لا وجود لها إلا في مخْيلته!!!

فقد قال المذيع: (كيف يَنْضَمُّ الإنسانُ إلى التيار السلفي، أو الحركة السلفية، هَلْ هناك طقوسٌ معينة)؟

فقلتُ له: "أنت نشَأْتَ سلفيًّا" (وذلك باعتبار أن أهل مصر مسلمون أهل سنة).

فقال: (بمفهومي)؟

قلت: "بمفهومكِ، مِشْ لابد أن يكون بمفهومي أنا" **فقال**: **(وهذا شَرَفٌ لا أدَّعِيه)**.

فقلت: "إذا كنتَ لا تريد أن تكون سلفيًّا؛ فاخْتَرْ لنفسك أنت!! هَلْ أنت تأخذ بكتاب الله أم لا؟ وتأخذ بسنة النبي –صلى الله عليه وسلم– أم لا؟ والعلماء عندك موضع إجلال واحترام، وفتاواهم موضع إجلال واحترام، أم لا؟ خلاص، هذه هي السلفية، وأنت بذلك سلفي، وانتهينا"!!

فقال المُقدِّم: **(ما فيه طقوسٌ معينة)؟**".

فقلت: "ليس هناك طقوس".

فقال: (ولا هناك بيعة)؟

ثم قال: (الإخوان فيه بيعة، وفيه انضمام، وفيه طقوسٌ معينة، وعدمُ الخروج عن رأْي المرشد العام).

فقلت: "نتفق الآن على السلفيين، السلفيون لا يدْعُون إلى بيعة، ولا يَدْعون إلى ولاء وبراء على فكرة معينة، إنما أهم شيء عندهم أن يتمسك الرجل بالكتاب والسنة، ويسير على قواعد أهل العلم".

فقال المقدم: (نَقْضُ العَهْد)؟ فقلتُ: "قد يكون بعض السلفيين يفعل هذا –أي أخْذُ العَهْد– أما أنا عن نفسي؛ فلا أرى هذا، لكن قد يكون بعض السلفيين يفعل هذا من باب مسائل إجرائية في الالتزام بما اتفقنا عليه.. إلى غير ذلك!!" اهـ.

قلت: فهَلْ يقف أحد على هذا الحوار، وبهذا السياق التام، ويقول: هذا المجيب يَسْتَحْيِي أن ينتسب إلى الدعوة السلفية؟! وكلما يُسْأل: "إلى أي الجماعات تنتسب"؟: السلفية أو الإخوان، أو التبليغ؟ فإنه يتهرب عن الجواب، ولا يُجيب على هذا السؤال الصريح، مع تكرار السائل لطرح السؤال، أي وإلحاحه

على المسؤول، ومع ذلك لم يَظْفَر السائلُ من المسؤول المراوغ المناور بأي جواب؟! كل هذه الدعاوى المجردة صَدَرَتْ من الرمضاني، ذاك الرجل الذي يقول: هو سلفي يدافع ويغار على الدعوة السلفية!!، ومما قال: -إمعانًا في ظُلْمِه لي- "**وأما السلفيون الآخرون فلا يَسْتحْيون من الجواب** ..." إلخ.

فإن كان الشيخ عبد المالك سيراجع نفسه في هذه المؤاخذة؛ وإلا فالكلام مطروح مني ومنه على من وقف عليه من أهل العلم وطلبته، والله هو الهادي إلى سواء الصراط، لكن يجب أن يَعْلَم هو وغيره أنه قد أُتِيَ من بَتْرِهِ الكلامَ، وعدم المبالاة بسياق الكلام ولحاقه اللذَيْن لا يُفْهَم الكلام إلا بهما، وأنه أَتَى بسؤال في بداية اللقاء، وبجواب على سؤال آخر في نهاية اللقاء، وجعل هذا جوابًا لذاك، وهذا حال مخالف للإنصاف والأمانة ولزوم منهج العلماء، والنصح لعباد الله!!!

الرابع: أما ما نقله الشيخ عبد المالك -حفظه الله- عن مقدم البرنامج وهو قوله: (**أوقَعْتُم العقلَ المصري في حيرة**).. إلخ. فهذا كلام ذَكَرهُ المقدِّم في الدقائق الأخيرة من اللقاء -وليس في هذا الموضع الذي ذكره الرمضاني- وبعد مناقشات ساخنة بيني وبينه طيلة اللقاء، والمذيع -كما هي عادة مقدِّمي البرامج الفضائية- يحرص على إثارة الخلاف بين الضيف وجمهوره والمخالفين لهم من طوائف المجتمع، فيسأل أسئلة تثير هذه الكوامن، ولِعِلْمي أن الإعلاميين فوجئوا بوجود الدعوة السلفية في المجتمع المصري، وبكثرة المحبين لها، وثِقَلِهم في البلاد، ولم يكن لها كبير ذِكْرٍ أو شَأن من قبل، ولم يكن هذا مما يرضيهم أو يُعجبهم -وإن كنت سمعتُ بعد ذلك عن ذاك المذيع أنه ليس على طريقة الإعلاميين المشوِّهين للدعوة، أو للعمل الدعوي- لما كان ظني قبل اللقاء كذلك عن الإعلاميين؛ فلم يكن هناك فائدة من ذِكْرِ كل ما أعرفه على الهواء في ذلك اللقاء، فكما قيل: ليس كلُّ ما يُعرَفُ يُقال، وليس كلُّ ما يُقال قد جاء وقْتُهُ، وليس كل ما قد جاء وقْتُهُ قد حَضَرَ أهْلُهُ، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال لمعاذ -رضي الله عنه- لما قال له: «**أفلا أُبشِّرُ الناسَ؟**» أي بفضل من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله؟ فقال له: «**لا تُبَشِّرْهم؛ فيتَّكِلُوا**» ولما أَنْكَر عمر -رضي الله عنه- على أبي هريرة -رضي الله عنه- ذَهَابَهُ ليُبَشِّر الناسَ بنحو ذلك؛ قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تصديقًا لرأي عمر -رضي الله عنه-: «**خَلِّهم يَعْمَلُون**»[٩] وبوَّب بعض العلماء -رحمهم الله- (باب جواز كتمان العلم للمصلحة)[١٠] فهل يلزمني أن

---

[٩] **حديث معاذ بن جبل** : أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٥٦) ومسلم في "صحيحه" (٣٠) عَنْ مُعَاذٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى حِمَارٍ، يُقَالُ لَهُ: "عُفَيْرٌ"، فَقَالَ: «**يَا مُعَاذُ، هَلْ تَدْرِي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟**»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى العِبَادِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ العِبَادِ عَلَى اللَّهِ: أَنْ لاَ يُعَذِّبَ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ

أُجيب بكل ما أعْرِفُ إذا سألني سائل، قد غَلَبَ على ظنِّي -وإن أخطأتُ في التقدير آنذاك- أنه سيُوظِّف جوابي لإثارة خلافات وُتَرَّهَات بين العاملين في ساحة الدعوة، وإن كان بعضهم أقرب للحق من بعض، لكن المستفيد من الخلاف هُمْ مَنْ أعلنوا الحرب على الدعوة، إما عن بصيرة، أو عن جهل وتغرير وخداع، أو عن تأويل خاطئ؟

الخامس: كَوْنُ المذيع الذي كان يسألني قد تعوَّد على لهجةٍ معينة يجيب بها الكثير من نجوم الفضائيات من دعاة وفلاسفة السلفيين -حسب تعبير المذيع- وأن ردودهم واضحة وقاطعة وصادمة -حسب قول المذيع-: هَلْ يلزمني أن أَسْلُكَ طريقتهم حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة في الجواب؟ وأَذْكُرَ أجوبةً صادمة -كما وصفها المذيع- فأقول: فلان مبتدع ضال، والجماعة الفلانية من الفرق الهالكة، وإلا كنت مراوغًا متهربًا، لا أُجيب ولا أُوضِّح هَلْ أنا سلفي أم لا عند عبد المالك رمضاني ومن كان على شاكلته من الغلاة؟ الذين طاروا فرحًا بمؤاخذاته، ولم يكن له ذِكْرٌ عند أكثرهم في اليمن وغيره إلا عندما ردَّ عليَّ، لكن ما كان لغير الله —من تشنيع الغلاة بهذه المؤاخذات- لا يُبارَكُ فيه، وهذا الجواب على تلك المؤاخذات تَقَرُّ به عيونُ الصادقين الثابتين من أهل الحديث، وتَسْخَن به عيون الغلاة ومَنْ لَحِقَ بركْبهم!!

فالذي أراه: أنَّ الحق في ذلك: أن يُنظر إلى إجابتي على مقدّم البرنامج: هَلْ هي كافية شرعًا أم لا؟ فقد قررتُ في ذلك اللقاء أصول الدعوة السلفية، وأجَبْتُ عن شبهة ذَكَرها المذيع: إن عصر الصحابة يختلف عن عصرنا، فلا نُلزم بِفَهمِهِم، وذكرتُ أن حَمَلَةَ السلفية ليس لهم طقوس معينة -كالبيعة أو

أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: «**لاَ تُبَشِّرْهُمْ؛ فَيَتَّكِلُوا**».

حديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١) عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَعَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَبْطَأَ عَلَيْنَا، وَخَشِينَا أَنْ يُقْتَطَعَ دُونَنَا، ... فذكر الحديث ثم قال: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟**» قُلْتُ: لَقِيتُ عُمَرَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي بَعَثْتَنِي بِهِ، فَضَرَبَ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ضَرْبَةً خَرَرْتُ لِاسْتِي، قَالَ: ارْجِعْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**يَا عُمَرُ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟**» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ، وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِنَعْلَيْكَ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ؛ بَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّكِلَ النَّاسُ عَلَيْهَا؛ فَخَلِّهِمْ يَعْمَلُونَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**فَخَلِّهِمْ**».

(١٠) قال الإمام محمد بن عبدالوهاب النجدي —رحمه الله- في كتابه: "التوحيد" (ص: ١٠) مسائل الباب الأول:

السادسة عشرة: جواز كتمان العلم للمصلحة.

والأقرب في هذا المعنى: تبويبُ البخاري في "صحيحه" (١/ ٣٧): كتاب العلم (بَابُ مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا) وقد أورد تحته حديث معاذ وغيره.

العَهْد- كما لغيرها من الجماعات -وإن تأثر بهم في ذلك بعض السلفيين- وأنها ليست منهجًا غير منهج الإسلام، أو بديلًا عنه، بل هي الإسلام بصفائه ونقائه، وذكرت الأدلة على ضرورة لزوم الخلف لمنهج السلف، فكون المذيع يرى بعد ذلك أن هذه دبلوماسية ومناورة؛ فَلْيَقُلْ المذيع وعبدالمالك وغيرهما ما شاءوا، المهم: هَلْ قلتُ الحقّ الذي يجب عليَّ أن أقوله في ذلك المقام، أم لا؟

ولو سلَّمنا أنني ما أجَبْتُ على سؤال المذيع؛ هل هذا يسوّغ لعبدالمالك رمضاني والغلاة إخراجي من السلفية، والحكم بتبديعي والدعوة إلى هجْري وهجْر من لم يهجرني ... وهلمّ جرًّا؟! أليس هذا هو مسلك الغلاة يا عبدالمالك؟!

لا تنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ!!

السادس: ما نقله الشيخ الرمضاني -حفظه الله- عن قول المذيع مستدلًّا به على عدم إجابتي عليه بالطريقة التي يجيب بها غيري من الدعاة، والتي يراها -وحدها- عبدالمالك الجواب السلفي!! فقال: (**حَضرِتك ما فيه سؤال أسألك إياه إلا بِتْفصّلهُ لي، وفيه رَأْيُ كذا، ورَأْيُ كذا، وتُفصّلُه...**) إلخ.

قلت: فما هو العيب في التفصيل لِمَا يحتاج -في نظري إلى التفصيل، وإن سلمنا أنني أخطأتُ في التقدير- هَلْ هذا يكفي الشيخَ عبد المالك الرمضاني في إخراجي من السلفية، كما يقول الغلاة في التجريح، أو بعبارة أدقَّ: هَلْ هذا دليل من جملة ثمانية أدلة على ذلك؟!

ونظرًا لأني أعلم أن كثيرًا من الإعلاميين يحرصون على تشويه الدعوة السلفية، ويحصُرونها في لِحْيةٍ طويلة، وسواكٍ، وثوبٍ قصير، وحجابٍ كامل للمرأة كالخيمة!! حسب تعبيرهم!!

فلما قال لي المذيع: (اقعدوا مع بعض، واجتمعوا كِدهْ، وشوفوا من الصَّحْ، وقولوا لنا، وحْنا نمشي وراكم).

فقلت له: "جميل، ونحن نُحب من العقل المصري ألا يسمع عنا من غيرنا، إنما يسمع منا مباشرة".

فأردت بذلك أن أرد على من يُشَوِّه الدعوة السلفية، ويَسْمَع من خصومهم -إسلاميين وعلمانيين وغيرهم- إنما يلزمه أن يسمع من السلفيين مباشرة، وقلت له هذا الكلام في أواخر اللقاء بعد شرحي المُطَوَّل للدعوة السلفية، فهل في هذا هروب من الجواب أيها العقلاء المجردون من الهوى والحميَّة الجاهلية؟!!

ثم لماذا يَحْمَدُ الإسلاميون وغيرهم رئيسَ البلاد -وإن كان علمانيًا- إذا سُئل أسئلة يُراد من ورائها إيقاعُ المسؤولِ في فَخٍّ، أو توظيفُ جوابه في غير ما تُحْمَدُ عاقبته، فحاد في الجواب -مع أنني لم أَحِدْ في

الجواب- فالناس يَصِفُونه بالفطنة، وأنه لم يتمكن الإعلاميون في استغفاله... إلى آخر، ولما لم يتمكن المذيع من تحقيق مراده مني في تشويه الدعوة؛ فَهِمَ الأخ الرمضاني أن هذه حِيدَةٌ وهروبٌ، وخَجَلٌ واستحياءٌ من الانتساب للسلفية!!!

يقول الرمضاني هذا كلَّه في رجُلٍ قد بُحَّ صوتُه وهو ينادي الناس في لزوم الخلف منهجَ السلف، وفي رجل تشهد كتبه ودروسه ومؤلفاته وطلابُهُ وجُلَساؤه مبْلغًا كريما في الانتصار لمنهج السلف: عقيدة، وحديثا، وفقها، وتربية، ودعوة، ودفاعا عن علماء هذه الدعوة: الأحياء منهم والأموات، ولولا بخْس الباخسين، وإهدار المسرفين؛ لما احتجْتُ لهذا الجواب، ولكنه من باب قوله تعالى -حاكيًا عن يوسف عليه السلام-: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾!!!

والواقع أن كلام المذيع هنا في طلبه جلوسَ الدعاة، واتفاقَهُم على قول واحد... إلخ. عبارة عن عَرْضٍ أو نصيحة أو اقتراح من المذيع، وليس سؤالًا يحتاج مني إلى جواب، كما لا يخفى، فمِنَ المعيب دعوى التهرُّب من الجواب، مع أنه خرج من المذيع مَخْرج العَرْض والاقتراح لا مخرج السؤال!!

(انتهى الجواب عن المؤاخذة الأولى بتوفيق الله ورحمته، ويليه -بمشيئة الله- الجواب عن المؤاخذة الثانية)

كتبه/ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

مدير دار الحديث بمأرب

ورئيس رابطة أهل الحديث باليمن